

المواكبة المستمرة

●————● نشرة شهرية تجمع ملخصات نصوص أجنبية هامة

العدد السادس: آب 2021

إعداد:

مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- | | | |
|----|-------|---|
| 3 | | ❖ استراتيجية الأمن القومي الروسي الجديدة 2021 |
| 11 | | ❖ نقاش في الكونغرس حول لبنان |
| 19 | | ❖ ندوة للسفيرة الأميركية في لبنان |
| 23 | | ❖ توقّعات حول العراق |
| 29 | | ❖ استطلاع رأي أميركي حول أداء إدارة بايدن أثناء معركة سيف القدس |
| 33 | | ❖ آراء أميركية حول تداعيات الحدث الأفغاني |
| 43 | | ❖ الشرق الأوسط بعد الحدث الأفغاني |

استراتيجية الأمن القومي الروسي الجديدة 2021

الموضوع

بتاريخ 2 تموز 2021 وافق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على إستراتيجية الأمن القومي الجديدة للاتحاد الروسي. أتت الإستراتيجية الجديدة بعد ست سنوات من اعتماد الإستراتيجية السابقة التي صدرت بتاريخ 31 كانون الأول 2015. فيما يلي موجز عن أهمّ النقاط والموضوعات التي تضمنتها هذه الإستراتيجية.

أبرز النقاط

روسيا في العالم الحديث: الاتجاهات والفرص

- في سياق التوتر الجيوسياسي المتزايد، ينبغي للسياسة الخارجية للاتحاد الروسي أن تسهم في زيادة استقرار نظام العلاقات الدولية القائم على القانون الدولي، ومبادئ الأمن العالمي المتكافئ وغير القابل للتجزئة، وتعميق التفاعل المتعدد الأطراف وذلك من أجل حل المشكلات العالمية والإقليمية بشكل مشترك مع الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها.
- يجب ضمان أمن الدولة والأمن العام وسلامة أراضي الدولة وسيادتها على المستوى المناسب، ويجب تقليل مستوى النشاط الإرهابي بشكل كبير. يضمن التنفيذ المتسق للسياسة العسكرية حماية الاتحاد الروسي من الأخطار العسكرية والتهديدات العسكرية. ينبغي قمع محاولات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للاتحاد الروسي بشكل فعّال.
- من أجل ضمان وحماية المصالح الوطنية للاتحاد الروسي من التهديدات الخارجية والداخلية، بما في ذلك الأعمال غير الودية للدول الأجنبية، من الضروري زيادة كفاءة استخدام الإنجازات الحالية والمزايا التنافسية للاتحاد الروسي، مع الأخذ في الاعتبار الاتجاهات طويلة الأجل في التنمية العالمية.
- في ظل ظروف الركود، وتحديداً ذلك الذي تشهده الاقتصادات الرائدة في العالم، وتراجع استقرار النظام النقدي والمالي العالمي، وتفاقم الصراع من أجل الوصول إلى الأسواق والموارد، وممارسة استخدام أدوات المنافسة غير العادلة، أصبحت التدابير الحمائية والعقوبات، بما في ذلك في المجالين المالي والتجاري، أكثر انتشاراً. ومن أجل الحصول على مزايا، يمارس عدد من الدول ضغطاً

سياسياً واقتصادياً مفتوحاً على روسيا وشركائها. ويتم استخدام الاهتمام المتزايد من المجتمع الدولي بمشاكل تغير المناخ والحفاظ على بيئة مواتية كذريعة لتقييد وصول الشركات الروسية إلى أسواق التصدير، وتقييد تطوّر الصناعة الروسية، وفرض السيطرة على طرق النقل، وإعاقة تنمية روسيا في القطب الشمالي.

- يصاحب تنامي عدم الاستقرار الجيوسياسي وتفاقم النزاع وزيادة التناقضات بين الدول زيادة في التهديد باستخدام القوة العسكرية. وبالتالي فإن إضعاف قواعد القانون الدولي ومبادئه المعترف بها عمومًا، وإضعاف المؤسسات القانونية الدولية القائمة وتدميرها، والتفكيك المستمر لنظام المعاهدات والاتفاقات في مجال تحديد الأسلحة، يؤدي إلى زيادة التوتر وتفاقم الوضع العسكري والسياسي، بما في ذلك بالقرب من حدود دولة الاتحاد الروسي. كما تهدف تصرفات بعض الدول إلى التحريض على عمليات التفكك في رابطة الدول المستقلة (CIS)¹ من أجل تدمير علاقات روسيا مع حلفائها التقليديين. كما يصف عدد من الدول روسيا بأنها تهديد وحتى خصم عسكري. ويتزايد خطر تصعيد النزاعات المسلحة إلى حروب محلية وإقليمية، بما في ذلك مشاركة القوى النووية. بالإضافة إلى أنه يجري تطوير مجالات الفضاء والمعلومات بنشاط كميادين جديدة للعمليات العسكرية.
- إن الرغبة في عزل الاتحاد الروسي واستخدام المعايير المزدوجة في السياسة الدولية يعرقلان زيادة فعالية التعاون المتعدد الأطراف في مجالات مهمة للمجتمع العالمي مثل ضمان الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة لجميع الدول، بما في ذلك في أوروبا، وحل النزاعات، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وانتشار الأمراض المعدية، وضمان أمن المعلومات الدولي، وحل المشاكل البيئية.
- أصبحت مشكلة القيادة الأخلاقية وإيجاد أساس أيديولوجي جذاب للنظام العالمي المستقبلي أكثر إلحاحًا. فعلى خلفية أزمة النموذج الليبرالي الغربي، يقوم عدد من الدول بمحاولات لتقويض القيم التقليدية، وتشويه تاريخ العالم، ومراجعة وجهات النظر حول دور ومكانة روسيا فيه، وإعادة تأهيل الفاشية، والتحريض على النزاعات بين الأعراق والأديان. وتجري حملات إعلامية لخلق صورة معادية لروسيا. كما أن استخدام اللغة الروسية محدود، وأنشطة وسائل الإعلام الروسية واستخدام مصادر المعلومات الروسية محظورة، وتم فرض عقوبات على الرياضيين الروس. بالإضافة إلى أن الاتحاد الروسي متهم بشكل غير منطقي بانتهاك الالتزامات الدولية، وتنفيذ هجمات الكمبيوتر، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأجنبية. ويتعرّض المواطنون الروس الذين يعيشون في الخارج للتمييز والاضطهاد العلني.

¹ هي منظمة دولية أورو-آسيوية مكوّنة من 12 جمهورية سوفياتية سابقة. تتكوّن من روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدوفا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، تركمانستان، أوزبكستان، كازاخستان، طاجكستان، قيرغستان.

- تحاول الدول غير الصديقة استغلال المشاكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة في الاتحاد الروسي لتدمير وحدته الداخلية، والعمل على دعم الحركات الاحتجاجية واللجوء فيها إلى التطرف، ودعم الفئات المهمشة، وتقسيم المجتمع الروسي. هناك تزايد في استخدام الأساليب غير المباشرة التي تهدف إلى إثارة عدم الاستقرار على المدى الطويل داخل الاتحاد الروسي.
- تتمثل العوامل الرئيسية التي تحدد مكانة ودور الاتحاد الروسي في العالم على المدى الطويل في الجودة العالية للإمكانيات البشرية، والقدرة على ضمان القيادة التكنولوجية، وفعالية الإدارة العامة، وانتقال الاقتصاد إلى أساس تكنولوجي جديد. وتحوّل حالة العلم والابتكار والصناعة والتعليم والرعاية الصحية والثقافة إلى مؤشر رئيسي على القدرة التنافسية لروسيا.

أمن الدولة والأمن العام

- تبذل القوى المدمرة في خارج البلد وداخله محاولات لاستخدام الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية الموضوعية في الاتحاد الروسي من أجل تحفيز المشاكل الاجتماعية ذات التأثيرات السلبية على الأمن، ومقاومة النزاعات بين الأعراق والأديان، والتلاعب في مجال المعلومات. كما تسعى المنظمات الإرهابية والمتطرفة الدولية إلى تكثيف عملها الدعائي والعمل على تجنيد المواطنين الروس، وإنشاء خلايا تآمرية خاصة بها على أراضي روسيا، وإشراك الشباب الروسي في أنشطة غير مشروعة.

الأمن الاقتصادي:

- الحدّ من استخدام الدولار الأميركي في النشاط الاقتصادي الأجنبي.
- التغلّب على الاعتماد الحاسم للاقتصاد الروسي على استيراد التقنيات والمعدّات والمكوّنات من خلال الإدخال السريع للتطوّرات التكنولوجية الروسية المتقدمة، وتوطين الإنتاج في روسيا.

أمن المعلومات

- إن نشاط الدوائر الخاصة للدول الأجنبية في إجراء عمليات الاستخبارات والعمليات الأخرى في ميدان المعلومات الروسي أخذ في الازدياد. كما تمارس القوات المسلحة لمثل هذه الدول إجراءات لتعطيل البنية التحتية الحيوية للمعلومات في الاتحاد الروسي.
- من أجل زعزعة استقرار الحالة الاجتماعية - السياسية في الاتحاد الروسي تُنشر معلومات كاذبة، بما في ذلك تقارير كاذبة عمدًا عن التهديد بأعمال إرهابية. وتحتوي شبكة المعلومات والاتصالات "الإنترنت" على مواد من منظمات إرهابية ومتطرفة، ودعوات لأعمال شغب جماعية، وتنفيذ أنشطة

متطرّفة، والمشاركة في الأحداث الجماهيرية (العامة) المخالفة للقانون، والدعاية لنمط حياة إجرامي، واستهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية. والهدف الرئيسي لهذا التأثير المدمر هم الشباب.

- يتم تحقيق هدف ضمان أمن المعلومات من خلال تنفيذ سياسة الدولة الهادفة إلى:
 1. تطوير نظام للتنبؤ وتحديد ومنع التهديدات لأمن المعلومات في الاتحاد الروسي، وتحديد مصادرها، والقضاء الفوري على عواقب تنفيذ مثل هذه التهديدات.
 2. منع و (أو) تقليل الضرر الذي يلحق بالأمن القومي المرتبط بتنفيذ المعلومات الاستخبارية الفنية من قبل الدول الأجنبية.
 3. تعزيز أمن المعلومات للقوات المسلحة، والقوات الأخرى، والتشكيلات والهيئات العسكرية، وكذلك مطوّري ومصنّعي الأسلحة والمعدّات العسكرية والخاصة.
 4. مواجهة استخدام البنية التحتية المعلوماتية للاتحاد الروسي من قبل المنظمات المتطرّفة والإرهابية والخدمات الخاصة والهيكل الدعائية لصالح الدول الأجنبية لإحداث تأثير إعلامي مدمر على المواطنين والمجتمع.
 5. تعزيز التعاون مع الشركاء الأجانب في مجال ضمان أمن المعلومات، بما في ذلك بهدف إنشاء نظام قانوني دولي لضمان الأمن في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 6. تزويد المجتمع الروسي والدولي بمعلومات موثوقة حول السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد الروسي.

الاستقرار الاستراتيجي والتعاون الدولي متبادل المنفعة

- تحاول البلدان التي تفقد قيادتها غير المشروطة إملاء قواعدها على الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، واستخدام وسائل المنافسة غير العادلة، وتطبيق تدابير تقييدية أحادية الجانب (عقوبات)، والتدخل علناً في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وتؤدي مثل هذه الإجراءات إلى تقويض مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عمومًا، وإضعاف وتدمير المؤسسات والنظم القائمة للتنظيم القانوني الدولي، وتفاقم الوضع العسكري - السياسي، وانخفاض القدرة على التنبؤ وإضعاف الثقة في العلاقات بين الدول.
- يسعى الاتحاد الروسي إلى ضمان استقرار نظام العلاقات الدولية على أساس التقيّد غير المشروط بقواعد القانون الدولي، وتعزيز الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها في حل المشاكل العالمية والإقليمية.
- لا تزال روسيا ملتزمة باستخدام الوسائل السياسية، وفي المقام الأول آليات الدبلوماسية وحفظ السلام، في تسوية النزاعات الدولية وداخل الدول. ففي حالة قيام الدول الأجنبية بأعمال غير ودية تهدد سيادة ووحدة أراضي الاتحاد الروسي، بما في ذلك تلك المتعلقة باستخدام تدابير تقييدية

(عقوبات) ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، يعتبر الاتحاد الروسي أن اتخاذ تدابير متناسقة وغير متكافئة هو أمر مشروع، وضروري لقمع مثل هذه الأعمال غير الودية، وكذلك لمنع تكرارها في المستقبل.

• تمثل أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الروسي في تهيئة الظروف المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للبلد، وتعزيز الأمن القومي، وتعزيز مكانة الاتحاد الروسي كأحد المراكز المؤثرة في العالم الحديث.

• يتم تحقيق أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الروسي من خلال المهام التالية:

1. زيادة استقرار النظام القانوني الدولي، ومنع تجزئته أو إضعافه أو التطبيق الانتقائي لقواعد القانون الدولي.

2. تعزيز السلم والأمن الدوليين، ومنع استخدام القوة العسكرية بما ينتهك ميثاق الأمم المتحدة، وإلغاء المتطلبات الأساسية لشن حرب عالمية ومخاطر استخدام الأسلحة النووية.

3. تحسين آليات ضمان الأمن الجماعي على المستويين العالمي والإقليمي، وتنفيذ تدابير بناء الثقة وتطويرها، إذا لزم الأمر، ومنع الحوادث في المجال العسكري.

4. الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، وتحسين آليات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها والمنتجات والتكنولوجيات ذات الصلة، وآليات مراقبة التسلح، وكذلك آليات السلوك المسؤول في إنشاء واستخدام التقنيات الحيوية.

5. تعميق التعاون مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وجمهورية أبخازيا وجمهورية أوسيتيا الجنوبية على أساس ثنائي وفي إطار جمعيات التكامل، وفي مقدمتها الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ودولة الاتحاد.

6. ضمان تكامل النظم الاقتصادية وتطوير التعاون متعدد الأطراف في إطار الشراكة الأوروبية الآسيوية الكبرى.

7. تطوير علاقات الشراكة الشاملة والتفاعل الاستراتيجي مع جمهورية الصين الشعبية، وخاصة الشراكة الاستراتيجية المميزة مع جمهورية الهند، بما في ذلك بهدف إنشاء آليات موثوقة لضمان الاستقرار والأمن الإقليميين على أساس عدم الانحياز في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

8. تعميق التعاون متعدد التخصصات مع الدول الأجنبية في صيغ منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة دول البريكس (BRICS)، وتعزيز الأسس الوظيفية والمؤسسية للتفاعل داخل ملتقى دول RIC (روسيا، الهند، الصين).

9. دعم تطوير التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في إطار المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، ومنصات الحوار، والروابط الإقليمية، بما في ذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأميركا اللاتينية، وإفريقيا.
10. الحفاظ على حوار متكافئ ومتبادل المنفعة مع جميع الدول المهتمة من أجل تطوير التعاون التجاري والاقتصادي وتعزيز الاستقرار الدولي والإقليمي.
11. المساعدة على إزالة ومنع بؤر التوتر والنزاعات في أراضي الدول المجاورة للاتحاد الروسي.
12. زيادة دور الاتحاد الروسي في أنشطة حفظ السلام.
13. تقديم الدعم لحلفاء وشركاء الاتحاد الروسي في حل القضايا المتعلقة بضمان الدفاع والأمن، وتحييد محاولات التدخل الخارجي في شؤونهم الداخلية.
14. حماية حقوق ومصالح مواطني الاتحاد الروسي والشركات الروسية في الخارج.
15. دعم تصدير البضائع الروسية، بما في ذلك منتجات التكنولوجيا الفائقة، ومواجهة استخدام المنافسة غير العادلة والتدابير التمييزية ضد الشركات الروسية.
16. تطوير التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية، والمساعدة في جذب الاستثمارات الأجنبية والتقنيات المتقدمة والمتخصصين المؤهلين تأهيلاً عالياً إلى الاتحاد الروسي.
17. ضمان مصالح الاتحاد الروسي المتعلقة باستكشاف الفضاء الخارجي والمحيط العالمي والقطب الشمالي والقطب الجنوبي.
18. زيادة دور الاتحاد الروسي في المجال الإنساني والثقافي والعلمي والتعليمي العالمي، وتعزيز مكانة اللغة الروسية كلغة للتواصل الدولي.
19. تقديم الدعم للمواطنين الذين يعيشون في الخارج في ممارسة حقوقهم، بما في ذلك الحق في الحفاظ على الهوية الثقافية الروسية بالكامل، لضمان حماية مصالحهم.
20. تعزيز العلاقات الأخوية بين الشعوب الروسية والبيلاروسية والأوكرانية.
21. التصدي لمحاولات تزوير التاريخ، وحماية الحقيقة التاريخية، والحفاظ على الذاكرة التاريخية.
22. تعزيز مواقف وسائل الإعلام الروسية ووسائل الاتصال الجماهيرية في ميدان المعلومات العالمي.
23. تطوير التعاون في إطار المنظمات والمؤسسات الدولية، وتوسيع استخدام أدوات دبلوماسية الشبكة.
24. تطوير التعاون العسكري السياسي والعسكري التقني مع الدول الأجنبية.
25. تطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والفساد والإنتاج والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية والجرائم العابرة للحدود.
26. تنمية التعاون الدولي من أجل خلق ميدان معلومات عالمي آمن ومنصف.

27. تطوير التفاعل مع الدول الأجنبية في مجال حماية البيئة والوقاية من تغيّر المناخ.
28. مساعدة الدول الأجنبية في القضاء على عواقب الطوارئ الطبيعية والتي من صنع الإنسان، وفي مكافحة التهديدات البيولوجية وانتشار الأمراض المعدية الخطيرة.
29. الاندماج في مجال النقل العالمي، وتنفيذ إمكانات العبور للاتحاد الروسي.
30. تفعيل التعاون في مجال المساعدة الإنمائية الدولية، ولا سيما في المنطقة التي نشأت ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.
31. توسيع التعاون مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في مجال تعزيز الأمن البيولوجي.

حماية البلد

- يتسم الوضع العسكري - السياسي في العالم بتشكّل مراكز قوة عالمية وإقليمية جديدة، وتفاقم الصراع بينها على مناطق النفوذ. تتزايد أهمية القوة العسكرية كأداة لتحقيق الدول أهدافها الجيوسياسية.
 - هناك محاولات للضغط على روسيا وحلفائها وشركائها، وبناء البنية التحتية العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بالقرب من الحدود الروسية، وتكثيف الأنشطة الاستخباراتية، وممارسة استخدام التشكيلات العسكرية الكبيرة والأسلحة النووية ضد الاتحاد الروسي وكلها تساهم في تعزيز الأخطار العسكرية والتهديدات العسكرية لروسيا الاتحادية.
 - على خلفية تطوير إمكانات نظام الدفاع الصاروخي العالمي، تتبع الولايات المتحدة الأمريكية مسارًا ثابتًا للتخلي عن الالتزامات الدولية في مجال تحديد الأسلحة. يشكّل النشر المخطط لصواريخ أميركية متوسطة وقصيرة المدى في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ تهديدًا للاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي.
 - يتم تحقيق الأهداف الدفاعية للبلاد في إطار تنفيذ السياسة العسكرية من خلال الردع الاستراتيجي ومنع النزاعات العسكرية، وتحسين التنظيم العسكري للدولة وأشكال التطبيق وأساليب عمل القوات المسلحة الروسية والقوات الأخرى والتشكيلات والهيئات العسكرية، وزيادة الاستعداد التعبوي للاتحاد الروسي وجاهزية قوات ووسائل الدفاع المدني. في هذه الحالة، يتم إيلاء اهتمام خاص لحل المهام التالية:
1. تحديد المخاطر العسكرية والتهديدات العسكرية الحالية والمحتملة في الوقت المناسب؛
 2. تحسين نظام التخطيط العسكري في الاتحاد الروسي، وتطوير وتنفيذ إجراءات مترابطة سياسية وعسكرية ودبلوماسية واقتصادية وإعلامية وغيرها بهدف منع استخدام القوة العسكرية ضد روسيا وحماية سيادتها وسلامتها الإقليمية؛

3. الحفاظ على الردع النووي عند مستوى كافٍ؛
4. ضمان درجة معيَّنة من الاستعداد للاستخدام القتالي للقوات المسلحة والقوات الأخرى والتشكيلات والهيئات العسكرية؛
5. حماية المصالح الوطنية ومواطني الاتحاد الروسي خارج أراضيه؛
6. التطوير المتوازن لمكوّنات التنظيم العسكري، وبناء القدرات الدفاعية، وتجهيز القوات المسلحة والقوات الأخرى والتشكيلات والهيئات العسكرية بأسلحة حديثة ومعدّات عسكرية وخاصة؛
7. ضمان الاستقلال التكنولوجي للمجمع الصناعي العسكري للاتحاد الروسي، وتطويره المبتكر، والحفاظ على القيادة في تطوير وإنتاج نماذج جديدة واعدة (مجمعات وأنظمة) للأسلحة والمعدّات العسكرية والخاصة؛
8. إعداد اقتصاد الاتحاد الروسي واقتصاد الكيانات المكوّنة للاتحاد الروسي واقتصاد البلديات، وإعداد سلطات الدولة والحكومات والمنظمات المحلية والقوات المسلحة والقوات الأخرى والتشكيلات والهيئات العسكرية لضمان حماية الدولة من هجوم مسلح وتلبية احتياجات الدولة واحتياجات السكان في زمن الحرب.
9. تخطيط وتنفيذ تدابير للتحضير لحماية السكان والقيم المادية والثقافية على أراضي الاتحاد الروسي من الأخطار الناشئة عن النزاعات العسكرية أو نتيجة لهذه النزاعات.

نقاش في الكونغرس حول

لبنان

الموضوع

عقدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي جلسة استماع بعنوان: "لبنان.. تقييم الشلل السياسي، الأزمة الاقتصادية والتحديات للسياسة الأميركية" وذلك بتاريخ 29 تموز 2021. شارك في الجلسة كل من ديفيد شينكر (معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى) ومنى يعقوبيان (مؤسسة الولايات المتحدة للسلام) ورندا سليم (مؤسسة الشرق الأوسط). فيما يلي أبرز التوصيات التي وردت في أوراق المتحدثين.

خلاصات الأوراق المقدّمة

ورقة ديفيد شينكر المكتوبة²

كما تتعامل إدارة بايدن مع الأزمة في لبنان، سيكون من المهم أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار: من الممكن أن يسوء الأمر قبل أن يصبح أفضل: حتى وإن تشكّلت الحكومة اليوم في بيروت، سوف يأخذ تنفيذ الإصلاحات وقتاً، وكذلك أثر المساعدات المالية لصندوق النقد الدولي. على أي حال، من المرجح أن يكون برنامج صندوق النقد الدولي في لبنان – إذا أُقرّ وحين يُصرّف - أقل من 5 مليارات دولار وسيتم توزيعه بشكل تدريجي حسب تنفيذ الحكومة لالتزاماتها، إلا أنه لن يكون حلاً سحرياً. إنّ تعافي لبنان، وحتى في أفضل السيناريوهات، سيقاس بالعقود (سيأخذ وقتاً طويلاً). يجب أن يبذل الشعب اللبناني جهوداً لاستعادة الأموال المسروقة عبر الفساد المستشري، ومن المرجح أنّ أغلب هذه الأموال لن تتم إعادتها على الإطلاق. ستقتطع رؤوس أموال كبيرة من حسابات المودعين اللبنانيين التي لن تُستعاد كاملة أبداً، وأثناء حدوث هذه العملية سيزداد تدهور الأمن العام. ومع ازدياد الإحباط والجوع سترتفع الجرائم الصغيرة

² Testimony of David Schenker Taube Senior Fellow, The Washington Institute for Near East Policy, House Foreign Affairs Committee, Subcommittee: Middle East, North Africa and Global Counterterrorism, "Lebanon: Assessing Political Paralysis, Economic Crisis and Challenges for U.S. Policy", July 29, 2021

<https://docs.house.gov/meetings/FA/FA13/20210729/114005/HHRG-117-FA13-Wstate-SchenkerD-20210729.pdf>

والعنفية المؤدية. وسيتم اختبار نزاهة المؤسسات اللبنانية، بما في ذلك الأجهزة الأمنية. على هذا الأساس، سيكون الهمّ الأكبر هو ديمومة الجيش اللبناني.

مسألة الجيش اللبناني مثار إزعاج لكنّها تبقى مهمّة بالرّغم من ذلك: دعم الولايات المتّحدة للجيش اللبناني هو مطلبٌ موضعُ جدلٍ في واشنطن. تصنّف القيادة المركزيّة للولايات المتّحدة الجيش اللبناني على أنّه من أقدر الشركاء الإقليميين لها، خصوصاً لناحية مكافحة الإرهاب. وبينما يتعهدّ الجيش اللبناني بمحاربة الإرهابيين السنّة، تتفادى المؤسسة من حين إلى آخر التصادم وتتعاون وتنسّق مع حزب الله، "الميليشيا الإرهابية الشيعية" المدعومة من إيران. المناصب الأساسيّة والحسّاسة هي أيضاً مشغولة من قبل مؤيدين لحزب الله أو هم جواسيس لصالح حزب الله. ولذلك تأثيراتٌ واسعة النطاق؛ إضافة إلى ذلك، وبشكل يخالف قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة، يعيق الجيش بشكل متكرّر قوّة الأمم المتّحدة (اليونيفيل) المؤقتة في لبنان عن التحقيق في أمر أنشطة حزب الله العدائيّة في جنوب لبنان. ولكن في نفس الوقت، يبقى الجيش اللبناني من المؤسسات القليلة التي لا تزال تساعد في المحافظة على مظهر من النظام العام في الدولة. إذا غاب حضور الجيش، قد تشهد "إسرائيل" المزيد من المتظاهرين الفلسطينيين الذين يحاولون الاجتياز والتسلّل عبر الحدود؛ وقد تصبح المظاهرات التي تنتشر على طول الأراضي اللبنانية - والتي لا تزال مضبوطة إلى حدّ ما حالياً من قبل الجيش - عنيفة وفوضوية.

تداعيات تدهور الجيش اللبناني: كثيراً ما ينتقد داعمو الجيش اللبناني والولايات المتحدة - وبعض الزعماء من الطبقة السياسية - العلاقات ما بين مؤسسات الجيش اللبناني وحزب الله، ويستشهد أولئك المنتقدون بهذه العلاقة لطلب قطع التمويل العسكري الأجنبي الأميركي (FMF). هذا التعاون إشكالي ويجب معالجته. يجب على واشنطن أن تُلزم الجيش اللبناني بشروط معيّنة، وللقيام بذلك يجب على إدارة بايدن الانخراط في عملية رفع التمويل لاستبعاد كبار الضباط الموالين لحزب الله، وكذلك يجب على إدارة بايدن أن تشترط المساعدة على الجيش اللبناني بإنهاء ممارساته الفاضحة عبر استخدام المحاكم العسكرية لاستهداف منتقدي حزب الله في الداخل والخارج. لا ينبغي لهم أن يعملوا كحاميين لحزب الله. لكن قطع كل التمويل المالي عن الجيش اللبناني خلال الأزمة المالية الحالية سيكون بمثابة هزيمة ذاتية. بالإضافة إلى التداعيات على الوضع الأمني سالف الذكر، يمكن أن يؤدي تدهور و/انهيار الجيش اللبناني إلى زيادة ما يسمّيه الباحث مارتن كرامر "الشباب الزائدين عن الحاجة"، أي العاطلين عن العمل في المجال العسكري، ما يدفعهم إلى البحث عن وظائف ضمن ميليشيات طائفية.

لبنان ليس حزب الله: بالتأكيد، حزب الله يهيمن على لبنان ولن يتم إنهاء هيمنته في أي وقت قريب. لن يستهدف الجيش اللبناني "المنظمة الإرهابية"، لكن السياسيين والنشطاء المعارضين لمفاهيم هذه الجماعة يتعرّضون للتهديد أو القتل. لا ينبغي أن يكون رد الولايات المتحدة على هذه الديناميكية هو ترك لبنان ليصبح ولاية كاملة لإيران. كما هو الحال مع العراق، يجب أن تستمر واشنطن في التعامل ودعم الجهات الفاعلة المحلية التي تشارك القيم الأميركية وتطمح لممارسة السيادة. في الوقت نفسه، بينما تساعد

الولايات المتحدة في تخفيف المعاناة الإنسانية في لبنان، يجب أن تستمر في استهداف حزب الله ماليًا. يلقي مسؤولو حزب الله باللوم على العقوبات الأميركية في الانهيار الاقتصادي للدولة، لكن الغالبية العظمى من اللبنانيين تعرف بشكل أفضل كيف ساهم استغلال حزب الله للنظام المصرفي وفساده وتورطه في تجارة المخدرات ومعارضته للإصلاح بشكل كبير في الانهيار المالي للبنان. لا شك أنه وقت حساس لفرض عقوبات إضافية، لكن لا ينبغي أن يحصل حزب الله على اعتراف ولا أن يستفيد أكثر من الأزمة التي ساهم في خلقها. ولا ينبغي أن يكون حلفاء حزب الله السياسيون كذلك. من المهم أن تستمر واشنطن بالتنافس مع إيران في لبنان. في الوقت الذي تسعى فيه إدارة بايدن إلى إبرام اتفاق نووي مع إيران، يجب عليها أن تتشدد في توجيهها ضد حزب الله.

تبقى العقوبات أداة مفيدة: على واشنطن أن تواصل فرض العقوبات على النخبة السياسية اللبنانية - بغض النظر عن الحزب الذي ينتمون إليه - فهم يُبقون على نظام الفساد المزمن الذي أدى إلى هذا الانهيار. ولا يتضمّن ذلك تصنيف أسماء مسؤولين من حزب الله فقط بل أيضًا من حلفائه السياسيين وآخرين... ممن يعرقلون تشكيل حكومة إصلاحية والقيام بالإصلاحات. على إدارة بايدن التي تفخر بأنها أعادت بناء العلاقات مع الشركاء الأوروبيين وأن تختلط بهؤلاء الشركاء كي تواصل التزاماتها بتصنيف النخبة اللبنانية حتى يصدر عنها سلوك أكثر نجاعة. للعقوبات الأوروبية معنى وتأثير أكبر بالنسبة لهؤلاء الممثلين أكثر من العقوبات الأميركية. والآن حيث أنّ المحكمة الدولية الخاصة بلبنان قد أدانت عضوًا من حزب الله للعبه دورًا في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري عام 2005، على واشنطن أن تضغط على شركائها الأوروبيين - الذين ساهموا في دعم وتمويل المحكمة في مساعي لهم لإقرار حسّ المسؤولية في لبنان - كي يسمّوا حزب الله بكليته كمدانٍ في عملية الاغتيال. إضافةً إلى ذلك، واشنطن مهتمة بأن تسعى لتحقيق العدالة بحق ضحايا لبنانيين آخرين من ضحايا حزب الله مثل لقمان سليم؛ ناقد عتيق ضد الميليشيا وكان يتلقّى مساعدة إنمائية من الولايات المتحدة، والذي قُتل في شهر شباط من عام 2021.

ورقة منى يعقوبيان³

بشكل أوضح، يجب على الولايات المتحدة التركيز على أولويات مستعجلة:

(1) توفير خدمات إنسانية إضافية: في الوقت الذي ينهار وضع اللبنانيين تحت خط الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، يجب على الولايات المتحدة تقديم دعم ومساعدات إنسانية للبنان. في 4 آب سوف تقوم فرنسا بعقد مؤتمر بمساعدة الولايات المتحدة، لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبنانيين. في هذا المؤتمر تلتزم الولايات المتحدة بالتعهد بتقديم مبالغ بالدولار بطرق مباشرة. إن المبالغ النقدية هي أكثر الطرق فعالية وآلية مؤثرة بتجاوز الحكومة اللبنانية والقطاع المصرفي الفاسد وحفظ كرامة المستفيدين واستقلاليتهم.

(2) الاستمرار بالضغط لضمان تشكيل حكومة بأسرع وقت يتبعها عدة خطوات لتنفيذ الإصلاحات وتدابير المساءلة: تلتزم الولايات المتحدة بتنسيق الجهود مع فرنسا والاتحاد الأوروبي للتأكيد على رئيس الوزراء المكلف ميقاتي لتشكيل حكومة مكلفة بتنفيذ الإصلاحات التي يطالب بها المجتمع المدني منذ فترة طويلة، سعياً لأطلاق حزمة إنقاذ مالي. يجب أن تبقى هذه الحكومة بقوتها حتى انتخابات 2022. يجب على الولايات المتحدة وحلفائها تطبيق الضغط بشكل منسق من خلال التهديد بتدابير قسرية تستهدف أعضاء فاسدين من الطبقة السياسية التي تعرقل تشكيل الحكومة أو الإصلاحات، قد تتضمن هذه التدابير حظر السفر، وتجميد أموال و ثروات، وبعض العقوبات الأخرى.

(3) تقديم دعم إضافي للجيش اللبناني: الجيش اللبناني هو المحور الأساسي للاستقرار، دماره قد يؤدي إلى فوضى كاملة للبنان. أجور جنود الجيش ومعاشاتهم انخفضت بشكل حاد مثل باقي اللبنانيين ويواجهون العديد من المشاكل منها تأمين قوت عائلاتهم. تعهدت الحكومة القطرية بالتبرع ب 70 طناً من الغذاء شهرياً للجيش اللبناني. تشمل الخيارات المحتملة مساعدة نقدية بدلاً لغلاء المعيشة أو الدعم المباشر من وزارة الدفاع الأميركية للجيش اللبناني.

(4) المطالبة بإجراء انتخابات بلدية وبرلمانية ورئاسية لعام 2022 في موعدها والعمل على مراقبة الانتخابات، في حين أنّ الحكومة المكلفة بقوتها الاستثنائية ملزمة بإيصال لبنان إلى بر الأمان، فذلك

³ Mona Yacoubian, Senior Advisor on Syria, the Middle East and North Africa, United States Institute of Peace, Testimony before the House Foreign Affairs Subcommittee on the Middle East, North Africa, and Global Counterterrorism, "Lebanon: Assessing Political Paralysis, Economic Crisis and Challenges for U.S. Policy", July 29, 2021
<https://docs.house.gov/meetings/FA/FA13/20210729/114005/HHRG-117-FA13-Wstate-YacoubianM-20210729.pdf>

انتخابات 2022 لها نفس القدر من الأهمية لضمان أن يسلك لبنان طريق التغيير الديمقراطي. انتخابات عادلة وذات طابع حرّ، ساعية للاستقرار، ومستقلة، وديمقراطية لبنانية تتيح أفضل طرق للتغيير الحقيقي، وفرصة لظهور أصوات مستقلة، لا سيما في البلديات، وستكون المساعدة الأميركية عبر التدريب ومراقبة الانتخابات مهمة وداعمة للبلد. إضافة إلى الأولويات المستعجل إنجازها، يجب على الولايات المتحدة أيضاً أخذ التدابير التي تعزز قدرات لبنان واحترازه من تنامي الاعتماد على المساعدات:

- **تسخير الخبرات وتمويل المؤسسات اللبنانية للمغتربين:** يفتخر لبنان بوجود واحد من أكثر المؤسسات الاغترابية موارد في العالم. أظهرت مؤسسات للمغتربين مثل LIFE وبعض المؤسسات الدولية للمغتربين اللبنانيين – ك "فريق العمل الأميركي ATFL" - فوائد ملموسة لإتاحة مشاركة المؤسسات ومنظمات المغتربين اللبنانية. أسهمت LIFE بحوالي \$640,000 عبر أعضائها منذ سنة 2020 للتخفيف من هذه الأزمة الاقتصادية في لبنان. تقدّم هذه المؤسسة العديد من المنح والتدريبات للشباب اللبناني. كذلك ساهم "فريق العمل الأميركي ATFL" بعد انفجار مرفأ بيروت بملف قدره 40 مليون دولار من الإمدادات الطبية التي نُقلت جواً إلى لبنان. يجب على USAID استكشاف طرق تنسيق وتسهيل مساعدة منظمات ومؤسسات الانتشار اللبناني (المغتربين) لدعم لبنان وتلبية احتياجات إنسانية وإنمائية.

- **المساعدة بزيادة تمويل برامج التعليم الخاصة بالوكالة الأميركية للتنمية الدولية.** في ظل تهديد مكاسب التعليم في لبنان جرّاء الأزمة الاقتصادية، تكتسب البرامج التعليمية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية أهمية أكبر. كلما زاد الفقر في لبنان تزايد عدد الأطفال المستضعفين الذين يحتاجون إلى مساعدة تعليمية. وسيكون من الأهمية بمكان زيادة الدعم للمدارس الابتدائية، بما في ذلك بالمواد التعليمية واللوازم المدرسية، وكذلك من المستحسن زيادة عدد المنح الدراسية، ودعم مؤسسات التعليم العالي، كالجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية، وبالتالي المحافظة على المفتاح الأساسي للقوة الناعمة للولايات المتحدة والمساعدة على تخفيض نسبة "هجرة الأدمغة" المتزايدة في البلاد.

- **توسيع برامج النمو الاقتصادي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.** تؤكد الأزمة الاقتصادية في لبنان على الحاجة إلى تعزيز قطاع خاص منتج يوفرّ الوظائف وفرص النمو. يمكن أن يؤدي دعم تطوير المؤسسات عبر العديد من القطاعات بما في ذلك الطاقة المتجدّدة والتكنولوجيا الزراعية والاقتصاد الرقمي إلى تحفيز خلق فرص العمل ووضع لبنان على طريق النمو الشامل والمستدام. يجب على الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن توسّع برامجها للنمو الاقتصادي التي تعتمد على آليات متعدّدة مثل تمويل المشاريع، وتقديم قروض ميسّرة وقليلة التكلفة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الخلاصة

على الولايات المتحدة أن تعير اهتمامًا أكبر لأجاس الإنذار المدوية في لبنان، فقد تكون أزمة لبنان نذيرًا على تحديات أعصى مقبلية على المنطقة. فأصداء الجائحة عبر الشرق الأوسط تكشف عن تحديات بعيدة المدى من دون حل. بالنسبة للولايات المتحدة، من المهم أن تقوم بنقلة نوعية في أسلوب تعاملها مع الشرق الأوسط. وحيث إن الولايات المتحدة تتحول عن وضعية الحروب الأبدية في المنطقة، فإن استراتيجية تقوم على التنمية والدبلوماسية ستكون أكثر ملاءمةً وفعاليةً في التعامل مع تحديات ما بعد الجائحة المعقدة التي سيواجهها الشرق الأوسط. لبنان هو المثال الأكثر دراميةً عن رداءة الحكم في المنطقة. إن مجابهة أزمات لبنان المتتالية بفعالية من خلال دبلوماسية الولايات الأمريكية الفعالة ووضع برامج للمساعدة ستكون امتحانًا مهمًا، ليس فقط للبنان بل للمنطقة جمعاء.

ورقة رندا سليم⁴

يجب أن تركّز مشاركة الولايات المتحدة في لبنان على:

(1) التخفيف من حدة الصعوبات الاقتصادية:

حيث إن احتياجات عموم الشعب قد تزايدت بشكل رهيب وسط أزمة اقتصادية متفاقمة، ينبغي على الولايات المتحدة وشركائها الدوليين أن يبادروا إلى وضع جهودهم في سبيل تقديم مساعدة إنسانية لينهضوا بالبرامج الموضوعية مسبقًا والتي تمد اللبنانيين واللاجئين بالخدمات الأساسية، ويتضمن ذلك أن تصلهم معونات غذاء وماء آمنة بطريقة مضمونة، بالإضافة إلى الرعاية الصحية وخدمات التعليم. وكان للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية المحلية والدولية المبادرة البارزة لملء الفجوة الناتجة عن قصور أداء الدولة. ولكن رغم ذلك، هناك هبوط رهيب في القدرة على توفير الخدمات والأوضاع الاقتصادية المتدهورة يتجاوز قدرات الجمعيات. لقد باتت الحاجة ملحةً لتوفير إعانات فورية قصيرة المدى على شكل صدقاتٍ تُقدّم نقدًا، وتوزيع للمواد الغذائية والدواء، وإمدادات الرعاية الطبية. ويجب أيضًا وضع خطط لحلول بعيدة المدى من أجل العائلات اللبنانية الضعيفة ومجموعات اللاجئين الذين يفتقرون للأمن الغذائي والصحي، بحيث تأتي بحلول تتميز بالديمومة وتركّز على تعزيز قدرة الناس في الاعتماد على النفس ووضع برامج تمكنهم من التكسب لمعيشتهم.

⁴ Randa Slim, Senior Fellow and Director, Program on Conflict Resolution and Track II Dialogues, The Middle East Institute, House Foreign Affairs Subcommittee on the Middle East, North Africa, and Global Counterterrorism, "Lebanon: Assessing Political Paralysis, Economic Crisis, and Challenges for U.S. Policy", July 29, 2021

<https://docs.house.gov/meetings/FA/FA13/20210729/114005/HHRG-117-FA13-Wstate-SlimPhDR-20210729.pdf>

2) قيادة المشاركة الدولية في لبنان:

من خلال العمل مع فرنسا والسعودية يمكن للولايات المتحدة تعزيز وقيادة المشاركة الدولية لأجل لبنان، بما في ذلك الجهود الدبلوماسية المنسقة تجاه تشكيل حكومة التكنوقراط من المستقلين والاختصاصيين الذين يمكنهم الشروع والبدء في المهمة الصعبة بالمفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والدول الأعضاء في مؤتمر سيدر لأجل التمويل المشروط بإصلاحات كبيرة وإجراءات صارمة.

على الرغم من شدة الأزمة الاقتصادية، فإن وضع لبنان على مسار الإنعاش الاقتصادي ليس بالمهمة المستحيلة، فمع وجود الحكومة المناسبة والاهتمام من قبل الولايات المتحدة، بما في ذلك الكونغرس وكبار المسؤولين، ودول مثل فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، يمكن للبنان التعافي من هذه الأزمات المتعددة.

سيحتاج المجتمع الدولي إلى التوصل إلى ميثاق جديد للبنان، بما في ذلك نموذج محسّن لتوزيع المساعدات - نموذج يتجاوز سلطة الدولة ويتم من خلاله توجيه جميع المساهمات الدولية. يمكن أن يتخذ ذلك شكل سلطة دولية يعمل بها متخصصون لبنانيون مستقلون ويخضعون لمجلس إدارة بأغلبية دولية معتمدة من الدول المانحة. هناك تجارب مختلطة مع الاتفاقات الدولية التي تشترط المساعدة على الأداء. لقد كانت "مؤسسة تحدي الألفية" فعالة للغاية في تغيير حساب التكلفة والفوائد للإصلاح في البلدان الشريكة من خلال توفير آليات للحكومات لإيصال إنجازاتها إلى مواطنيها والجهات المانحة والمستثمرين الأجانب، وبالتالي تشجيع المساعدات الإضافية واستثمارها.

3) مساعدة اللبنانيين على إنهاء الفساد المخطط له وتعزيز المساءلة:

إن الخطوة الأولى في مسيرة الإصلاح لإنهاء الفساد وتعزيز المساءلة في لبنان هي إنشاء لجنة دولية لتقصي الأحداث من أجل التحقيق في انفجار مرفأ بيروت في آب 2020. يجب على الولايات المتحدة وفرنسا توجيه جهد دولي لإنشاء مثل هذه اللجنة. بعد مرور ما يقرب من عام على الانفجار، لم تصدر نتائج تحقيق الحكومة.

سوف تسعى لجنة تقصي الحقائق الدولية لتبيان مسببات الانفجار وتحديد المسؤول عنه. يجب أن يكون لهذه اللجنة إطار زمني محدد لإجراء تحقيقها ويجب أن تشمل متخصصين لبنانيين ودوليين وأن تتم قيادتها من خلال شخصية دولية رفيعة المستوى. خلال الشهر الماضي، وقّع 53 من الأفراد والجماعات اللبنانية، الإقليمية والدولية، وكذلك 62 من الناجين وأسر الضحايا، رسالة تحثّ الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على إنشاء بعثة تحقيق في انفجار العام الماضي.

4) الحفاظ على المساعدة الأمنية للجيش اللبناني:

الجيش اللبناني هو المؤسسة الوحيدة التي تتمتع باحترام أغلبية اللبنانيين، كما أنه تصرّف بشكل صائب مع المتظاهرين. إنّ لدعم الولايات المتحدة للجيش اللبناني دورًا أساسيًا في تخفيف التهديدات الداخلية والخارجية عن المنظّمات والجهات غير الحكومية وفي تعزيز أمن الحدود مع سوريا. بالإضافة إلى الحفاظ على المساعدة الأميركية بالمعدّات العسكرية والتدريب، فالجيش اللبناني يحتاج إلى دعم إضافي لعائلات جنوده. من خلال الانخراط مع الحلفاء والشركاء في أوروبا والشرق الأوسط لمساعدة لبنان، وعبر إظهار الاهتمام والالتزام المستمرين بدعم الشعب اللبناني في هذه الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة، وتوضيح أنّ الحل الدائم لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في لبنان يكون عبر القرارات التي يتّخذها السياسيون والمواطنون اللبنانيون، ومن خلال منع الفراغ الذي ستملأه روسيا وإيران، فإننا نخدم مصالحنا.

ندوة للسفيرة الأميركية في

لبنان

الموضوع

بتاريخ 5 آب 2021 أقامت الجامعة اللبنانية الأميركية بالاشتراك مع فريق العمل الأميركي الخاص بلبنان (ATFL) ندوة على تطبيق Zoom بعنوان "بعد عام: لبنان بعد انفجار مرفأ بيروت". شارك في الندوة كل من سفيرة الولايات المتحدة في لبنان دوروثي شيا، والمنسقة الخاصة للأمم المتحدة لشؤون لبنان جوانا رونيكا، ورئيس معهد الشرق الأوسط بول سالم، ورئيس الجامعة اللبنانية الأميركية ميشال معوض، ومدير ومؤسس شركة أبي نادر للخدمات الاستشارية جون أبي نادر. أدار الجلسة الرئيس والمدير التنفيذي لفريق العمل الأميركي الخاص بلبنان إدوارد غابرييل. فيما يلي أبرز النقاط التي استخلصناها من الندوة.

أبرز النقاط

دوروثي شيا:

- الجامعة اللبنانية الأميركية هي شريك أساسي للولايات المتحدة.
- أميركا تدعم كل المطالب الداعية لمحاسبة المسؤولين اللبنانيين.
- ساعدت الولايات المتحدة بالوصول إلى الحقيق حول انفجار المرفأ عبر التحقيق الذي أجراه مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI). وأدعو اللبنانيين أن يتابعوا بناءً على هذه النتائج.
- أول خطوة لتحقيق الإصلاحات هي تشكيل حكومة جديدة.
- 50% إلى 60% من اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر.
- بسبب الوضع المالي السيئ جداً في لبنان تعمل الولايات المتحدة على دعم المشاريع الصغيرة وخلق فرص عمل للبنانيين. فهم بحاجة إلى دعمنا للاستمرار.
- تعمل الولايات المتحدة على دعم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. الدعم لا يجب أن يقتصر على المؤسسات فقط بل يجب أن نقوم بدعم أفراد الجيش وقوى الأمن الداخلي لأنهم يمرون بفتترات صعبة جداً.

- لا يمكن حل الأزمة اللبنانية بمشاركة داعم ومتبرّع واحد للبنان. فلبنان بحاجة للمساعدة من أكثر من جهة مانحة دولية.
- تعمل الولايات المتحدة على مساعدة القطاع الصحي والقطاع التربوي عن طريق دعم بعض المستشفيات والمدارس.
- أحد المشاريع التي ستقوم بها أميركا قريباً هو تقديم مساعدات غذائية للشعب اللبناني.
- ليس صحيحاً أن منظمات المجتمع المدني في لبنان ترتبط بالولايات المتحدة.
- يجب تطبيق سياسة "العصا والجزرة" في لبنان.
- "العصا":
 1. العقوبات الفرنسية.
 2. العقوبات الأميركية وخاصة على حزب الله.
 3. الاتحاد الأوروبي سيقوم بفرض عقوبات على بعض اللبنانيين.
 4. يجب على الكثير من الدول الأخرى أن تشارك أيضاً بفرض عقوبات على بعض اللبنانيين.
- "الجزرة":
 1. عبر صندوق النقد الدولي.
- أقبال باستمرار منظمات المجتمع المدني في لبنان. حتى الآن لا تمتلك منظمات المجتمع المدني رؤية واضحة وموحّدة على الرغم من أنهم متفقون على بعض النقاط.
- تعارض منظمات المجتمع المدني أي تأجيل للانتخابات.
- تؤمن منظمات المجتمع المدني بأن أحد أوجه التغيير هو إشراك الشباب والنساء أكثر في الحياة السياسية وعليه سيكون لهم حضور بارز في الانتخابات القادمة.
- طلب مني وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن ألا ينعصر دوري في لبنان فقط بل يجب أن يكون لي دور في السعودية أيضاً تحت عنوان "استراتيجية دبلوماسية منسّقة".
- السعودية مستاءة جداً من لبنان وتعتبر أن السياسيين اللبنانيين قد سرقوا الأموال التي أرسلتها السعودية لمساعدة البلد.
- أثناء لقائي مع السفارة الفرنسية بالقيادة السعودية في الرياض أعرب السعوديون عن اهتمامهم بما قلناه لهم حول لبنان.
- سيكون هناك تواصل أكبر مع السعوديين في الفترة المقبلة.
- الهدف هو تكوين "جبهة موحّدة" للملف اللبناني.
- سيكون للولايات المتحدة وفرنسا والسعودية تأثير كبير على لبنان.

- لقد قمنا بتوسيع نطاق العقوبات ليشمل أكثر من طرف سياسي واحد (حزب الله). العقوبات على جبران باسيل مثلًا تأتي في هذا السياق وسيكون هناك عقوبات على لبنانيين آخرين.
- بول سالم (تم التعريف ببول سالم بأنه يمتلك الكثير من المعلومات حول الانتخابات بحكم متابعته للموضوع وبالتالي من الممكن أن يكون من الفاعلين الأساسيين في الانتخابات القادمة).
- حزب الله هو التحدي الأكبر بالنسبة للبنانيين.
- منظمات المجتمع المدني حاليًا أكثر توحّدًا من قبل.
- ما تزال منظمات المجتمع المدني بحاجة للكثير من العمل لإحداث أي تغيير ولكن لا يمكن غضّ النظر عن التقدّم الكبير التي أحدثته.
- تؤكّد جميع منظمات المجتمع المدني على رفضها لأي تأجيل للانتخابات.
- لا أعتقد أن الحكومة اللبنانية ستتشكّل قريبًا.
- أية حكومة جديدة يجب عليها العمل مع صندوق النقد الدولي والجهات المانحة الدولية.
- يجسّد العام 2022 عام الفرص السياسية والتغيير السياسي لأنه نقطة بداية التغيير في لبنان بسبب حصول الانتخابات البلدية والرئاسية في هذا العام.
- روسيا والصين يريدان مساعدة لبنان أيضًا.
- تُعدّ روسيا والصين جزءًا من الدعم الدولي للبنان.
- حزب الله هو أداة إيران في لبنان ويقوم بما تملّيه عليه السلطة في إيران.
- السعودية لن تساعد لبنان إلا عند تشكيل حكومة جديدة.
- بالنسبة للسعودية لبنان ليس بلدًا ذا سيادة فهناك جيش غير رسمي يحكمه وتابع لإيران.
- على الرغم من أن تركيا تساعد لبنان في بعض الحالات إلا أنها ليست بموقع لتكون لاعبًا أساسيًا في البلد.
- التغيير في الانتخابات القادمة سيكون محدودًا فمنظمات المجتمع المدني لن تحدث تغييرًا ملحوظًا بل سنحتاج من 5 سنوات إلى 10 سنوات حتى نرى تغييرًا.
- من المتوقع أن يصل ما بين 10 إلى 15 شخصًا إلى البرلمان الجديد من خارج الأحزاب السياسية.

ميشال معوض

- أهم القطاعات التي تحتاج إلى دعم هي القطاع الصحي، وقطاع التعليم، وكل ما يتعلّق برعاية الأطفال.
- لن يكون هناك أي رد من الشعب اللبناني في الانتخابات القادمة بل أتوقع أن يعاد انتخاب نفس الطبقة الموجودة حاليًا.

توقعات حول العراق

الموضوع

دراسة بعنوان "العراق 2020-2021: تنبؤات" أعدتها كاثرين لاولر، محللة الشؤون العراقية في "معهد دراسات الحرب"⁵ ونُشرت بتاريخ حزيران 2021.

الملخص التنفيذي

لا يمكن للولايات المتحدة أن تعمل على استقرار الشرق الأوسط - أو تخفيض أولويته بشكل آمن - دون تحقيق الاستقرار في العراق أولاً. تتعامل القوى الإقليمية مع العراق على أنه ساحة لخوض صراعات بالوكالة تضر بمصالح الولايات المتحدة وتعزز الاستقرار في المنطقة. الاستقرار يولد الاستقرار؛ فتعزيز الدولة العراقية بحيث لا يمكن بسهولة أن تدور داخل حدودها حروب بالوكالة الأجنبية من شأنه أن يقلل من التوترات في المنطقة. دولة عراقية أكثر مرونة يعني تمتعها بحماية أفضل من التدخل الأجنبي في المستقبل مثل أنشطة الميليشيات المدعومة دولياً، والنفوذ السياسي، والجهادية. يمكن لعراق مستقر وذو سيادة أن يشكل حاجزاً مادياً وسياسياً بين جيرانه المعتد بهم: إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية، وبين إيران ومشروعاتها في سوريا ولبنان. ويمكن أن يساعد هذا الحاجز في تمكين المحور المنشود في سياسة الولايات المتحدة والتركيز الأمني على الاهتمامات الملحة في أماكن أخرى من العالم بعيداً عن الشرق الأوسط.

لسوء الحظ، لا يتجه العراق نحو مزيد من الاستقرار على المدى المتوسط إلى الطويل. ومن المرجح أن يطغى صنع القرار من قبل جهات خارجية على نتائج صنع القرار في القيادة العراقية وإخراجها عن مسارها في الأشهر الثمانية عشر المقبلة. كما قد ينتج عن استمرار حكم النظام السياسي الفاسد في العراق من قبل

⁵ Katherine Lawlor, "IRAQ 2021-2022: A FORECAST", Institute for the Study of War, June 2021
<http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Iraq%20-%20A%20Forecast.pdf>

العديد من نفس النخب التي تقاسمت السلطة منذ عام 2006 درجة معينة من المرونة المحلية بعد انتخابات 2021 في العراق، لكن من المحتمل ألا يكون العراق قادرًا على التغلب على تدخل القوى الإقليمية الأخرى. أجرى معهد دراسة الحرب (ISW) في ربيع عام 2021، سلسلة ورش عمل مع خبراء داخليين وخارجيين للتعقب بالمسارات الأكثر ترجيحًا والأشد خطورة للدولة العراقية في الأشهر الثمانية عشر المقبلة. تقدم هذه الورقة نتائج بحث المعهد وتقييمات أولية للمسارات الأكثر ترجيحًا والأضع والأخطر على المصالح الأميركية واستقرار العراق في ذلك الإطار الزمني. كما ستطرح هذه الورقة أيضًا سلسلة من السيناريوهات البديلة وستسلط الضوء على المؤشرات التي يمكن أن تساعد صانعي السياسة في الولايات المتحدة على توقع الانعكاسات وفهم تداعيات الأحداث الكبرى بشكل أفضل عند حدوثها. وتستند الورقة إلى تقييمات استقرار العراق الموضحة في الورقة السابقة للكاتبة: "العراق هش وليس ميؤوس منه: كيف تقوض هشاشة العراق الاستقرار الإقليمي".

وجد معهد دراسة الحرب (ISW) أن الدوافع الداخلية للعراق ستعزز الوضع الراهن للفساد السياسي، مما يوفر استمرارية قصيرة الأجل دون معالجة عيوب الدولة المتجذرة. معظم النخب السياسية في العراق، ولا سيما قادة الفصائل السياسية من الشيعة والأكراد ممن تقاسموا السلطة منذ عام 2006، انخرطوا في النظام السياسي القائم على الغنائم. ستبقى نخب بحكم المستثمر وستتجنب الصراعات أو الحروب الأهلية ما دامت محتفظة بنصيبها من الغنائم. استمرار الحكم بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2021 لن يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للشعب العراقي، ولكنه قد يزيد من استقرار الدولة على المدى القريب إلى المتوسط، ويخلق مجالًا لتطوير نظام جديد.

ومع ذلك، فإن الوضع السياسي والاقتصادي للعراق لا يمكن أن يستمر في نهاية المطاف. لا يمكن أن تستمر الدولة العراقية في خلق وظائف حكومية لإرضاء سكانها العاطلين عن العمل الذين يتزايد عددهم وسخطهم على حدٍ سواء، ما عدا الزيادة الهائلة والمستمرة في أسعار النفط. إن استقرار العراق، في نواح كثيرة، خارج عن سيطرته. من المرجح أن تطغى ديناميكياته الداخلية الصعبة على ديناميكيات إقليمية أكبر وأكثر تهديدًا. تدير كل من إيران والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى و"إسرائيل" وتركيا صراعاتها على الأراضي العراقية، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار العراق والشرق الأوسط الكبير.

ومن بين هذه الصراعات، تعتبر تلك التي تشترك فيها إيران هي الأخطر على العراق والمنطقة. يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على إدارة أو قمع الصراعات الخارجية الأكثر سلبية، وبالتالي إفساح المجال أمام النظام المحلي العراقي ليتطور إلى نظام أقوى وأقل فسادًا وأكثر تمثيلاً.

• **ستواصل إيران حملتها لطرد الولايات المتحدة من العراق والشرق الأوسط.** من المحتمل أن إيران ووكلائها يسعون بهجماتهم إلى تشكيل مراجعات مباشرة لوضع القوات الأميركية في الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد، نتائج الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق. ستشن الميليشيات المدعومة من إيران بانتظام هجمات على القوات والمنشآت الأميركية (وتلك المرتبطة

بها) لتحفيز الانسحاب الأميركي الكامل من العراق وربما المنطقة بأكملها، وكلاهما من الأهداف الإيرانية الأساسية. من المرجح أن تعتمد هجمات الوكلاء الإيرانية المستقبلية على الأصول الأميركية في العراق على أحدث الهجمات مثل الطائرات من دون طيار، مما يزيد من الدقة والفتك المحتملين للهجمات. من المرجح أيضاً أن يتم تحديد مدى فتك هذه الهجمات وتواترها وحجمها من خلال حالة التوترات الأميركية الإيرانية. ومع ذلك، في السيناريو الأكثر خطورة، يمكن لقادة الميليشيات العراقية أن يستبقوا حسابات إيران ويشنوا هجمات لتعزيز حملاتهم المنفصلة ولكن المتكاملة لتشكيل عملية صنع القرار في الحكومتين الأميركية والعراقية والإطاحة بالقوات الأميركية. قد يؤدي نشاط الميليشيات المستقلة إلى خطر حدوث تصعيد غير محسوب بين الولايات المتحدة وإيران.

● **ستنشئ إيران بشكل متزايد هجمات عبر وكلاء عراقيين ومن الأراضي العراقية على المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى.** ستستمر الهجمات المدعومة من إيران على الجهات الفاعلة الإقليمية حيث يعمل وكلاء إيران العراقيون على تحسين قدرات طائراتهم بدون طيار ما لم تتمكن إيران والسعودية من التوصل إلى نوع من التهدئة. ستزيد إيران من هذه الهجمات إلى جانب محادثاتها مع السعودية لدق إسفين بين الأخيرة وشركائها الأميركيين ومنع أي تحسن في العلاقات السعودية الإسرائيلية. من المرجح أن تنكر إيران في الوقت نفسه مسؤوليتها عن الهجمات وتتعهد بتقليصها إذا أذنت السعودية للمطالب الإيرانية ونأت بنفسها عن أميركا.

● **قد تهدد إيران "إسرائيل" بشكل متزايد من العراق وسوريا، مما يؤدي إلى مزيد من الضربات الإسرائيلية الانتقامية في هذين البلدين.** تستخدم إيران العراق لبناء عمق استراتيجي والمساعدة في ردع هجوم تقليدي من قبل "إسرائيل" أو غيرها على إيران. ستنشئ "إسرائيل" غارات جوية إضافية ضد أهداف داخل العراق إذا لاحظت تهديداً متزايداً من قبل الجماعات الشيعية المتطرفة المدعومة من إيران في العراق. يمكن أن ينشأ هذا التصور من الاستخدام المتزايد لقدرات الطائرات من دون طيار بعيدة المدى من قبل وكلاء إيران العراقيين، أو مشاركة الجماعات العراقية في أنشطة ضد "إسرائيل" في سوريا أو لبنان، أو رحيل القوات الأميركية من العراق. من المرجح أن تؤدي الضربات الجوية الإسرائيلية إلى هجمات انتقامية مزعومة للاستقرار من قبل وكلاء إيران ضد الولايات المتحدة أو شركائها وضد الحكومة العراقية إذا اعتبر وكلاء إيران رد الحكومة على الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة العراقية غير كافٍ.

● **يمكن أن يؤدي المزيد من الاضطراب التركي للوضع القائم منذ ربع القرن الماضي في شمال العراق وأماكن أخرى في المنطقة إلى إثارة التنافس التركي الإيراني المزعزع للاستقرار في الأراضي العراقية.** محاولات تركيا توسيع نفوذها ووجودها الأمني خارج نطاق النفوذ التركي التقليدي في كردستان العراق إلى الأجزاء التي تسيطر عليها إيران تقليدياً في شمال العراق أدت بالفعل إلى هجوم واحد مدمر على الأقل بالوكالة الإيرانية على قاعدة تركية. من المرجح أن تقسم إيران وتركيا

هذا التوتر وتعزلانه. ومع ذلك، في السيناريو الأكثر خطورة، تخاطر إيران وتركيا بإشعال صراع بالوكالة من أجل النفوذ على أجزاء من العراق قد تعتبرها تركيا بشكل متزايد على أنها تنتمي شرعياً إلى مجال نفوذها.

بينما تسعى إيران والأعداء الآخرون إلى إجبار العراقيين على دعم السياسات والأيدولوجيات الفاسدة التي تضرّ بمستقبل العراق، يجب على الولايات المتحدة أن تواصل السعي من أجل عراق أقوى وأكثر ديمقراطية واستقلالاً يمكنه توفير حاجز إقليمي للتخفيف من حدة النزاعات المستقبلية. لذلك يجب إيجاد توازن بين أربع أولويات في سياسة العراق غالباً ما تتنافس فيما بينها:

1. الاستمرار في تقديم المساعدة والتدريب والمشورة الأميركية لكافة مستويات قوات الأمن العراقية.

لا تزال مهمة مكافحة داعش المستمرة تعتمد على الدعم الأميركي لقوات الأمن العراقية من استخبارات ومراقبة واستطلاع (ISR). الدعم الأميركي سيرسخ الهزيمة الدائمة لداعش ويمنع عودة ظهور هذا التهديد بينما يساعد في بناء جيش عراقي أكثر احترافاً. في غضون ذلك، يجب على الولايات المتحدة تقديم مشورة هادفة ومحدودة النطاق وتدريب قوات الأمن المسؤولة عن حماية كبار المسؤولين في الحكومة العراقية. يمكن لهذا الدعم أن يمكّن هؤلاء المسؤولين من اتخاذ الخيارات الصعبة اللازمة لتأمين مستقبل العراق وفي السياق نفسه حماية أنفسهم من التهديدات الخارجية والداخلية.

2. ردع وعرقلة التدخل الإيراني في العراق قدر الإمكان. يُرَجَّح أنّ النظام الإيراني يعتبر مفاوضاته

النووية مع الولايات المتحدة منفصلة عن الهجمات بالوكالة في العراق؛ الهدف الأساسي من تلك الحملة هو طرد القوات الأميركية من العراق بدلاً من التأثير على المفاوضات الأميركية-الإيرانية. لذلك يجب أن تكون الولايات المتحدة أقل قلقاً من أن مفاوضاتها ستخرج عن مسارها بسبب ردودها على الأنشطة والهجمات الإيرانية الخبيثة في العراق. يُعدُّ الرد على هجمات وكلاء إيران التي تهدد القوات الأميركية والمنشآت داخل العراق عنصراً ضرورياً لإعادة إرساء الردع ضد إيران وشبكة الميليشيات التي تعمل بالوكالة عنها. يجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تظهر للعيان أنشطة إيران السياسية والاقتصادية الضارة في العراق، بما في ذلك التهريب وشراء الأصوات وتهديد النشاط.

3. استخدام التعاون الدبلوماسي والأمني مع شركاء وحلفاء الولايات المتحدة الإقليميين لردع الأنشطة

المزعزعة للاستقرار داخل العراق. لدى تركيا و"إسرائيل" والسعودية ودول الخليج الأخرى القدرة على زعزعة استقرار العراق بشكل كبير من خلال ردّهم على الأنشطة الإيرانية هناك. يجب على أميركا العمل مع هؤلاء الشركاء لخلق مقاربة إقليمية مشتركة للعراق تدير بشكل أفضل التهديد الذي يشكّله توتر إيران في العراق.

4. دعم مطالب حركة الاحتجاج الشعبية في العراق وجهود المجتمع المدني طويلة المدى لوضع حجر الأساس لنظام عراقي أكثر تمثيلاً. من المرجح أن يكون للمشاريع الأميركية التي تضع شروطاً للمشاركة المدنية على المدى الطويل التأثير الإيجابي الأكبر على مستقبل العراق. على المدى القريب، يعني ذلك تشجيع مشاركة الناخبين وشفافية الانتخابات وإبراز الجهات التي تهدد أيًا منهما. يجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تأخذ بعين الاعتبار دعم جهود المجتمع المدني مثل الحكومة الطلابية، أو فصول التربية المدنية، أو المناظرات التي تُعرّف الجيل القادم من العراقيين بالعناصر الأساسية للديمقراطية العلمانية والتشاركية. يمكن لمثل هذه البرامج أن تساعد في مواجهة البرامج الخبيثة التي تدعمها إيران والتي تعمل على تلقين الشباب المستضعفين أيديولوجيات متطرفة ومزعزعة لاستقرار الدولة العراقية.

لا يجب أن يقارب صانعو القرار في أميركا مشكلة العراق فقط من منظور توقّع واستباق الأحداث السياسية والأمنية الهامة في الأشهر الثمانية عشر القادمة، ولكن أيضاً من خلال نهج حكومي كامل يهدف إلى وضع شروط لعراق أكثر استقراراً في العقود القادمة. وهذه النتيجة جديرة بالاستثمار الأميركي العراقي الذي استمر لمدة 18 عاماً.

استطلاع رأي أميركي حول أداء إدارة بايدن أثناء معركة سيف القدس

الموضوع

استطلاع أجراه مرصد "استطلاع القضايا الحرجة" التابع لجامعة ميريلاند الأميركية⁶، أُجري في الفترة من 22 حزيران إلى 21 تموز، من بين عينة من 3379 مواطناً أميركياً بالغاً، يظهر أنّ غالبية الأميركيين لم توافق على جهود الرئيس جو بايدن لـ "إنهاء القتال" في غزة في شهر أيار الماضي، مدفوعة برفض أقلية كبيرة من الديمقراطيين.

بالإضافة إلى ذلك، يُظهر الاستطلاع الذي نشرته مؤسسة "بروكينغز" البحثية، تحت إشراف البروفسور في جامعة ميريلاند الدكتور شبلي تلحمي، "أكبر زيادة خلال عام واحد تم تسجيلها في عدد الديمقراطيين الذين يريدون من الولايات المتحدة أن تميل نحو الفلسطينيين"، وذلك على الأرجح نتيجة لحرب "إسرائيل" على غزة، حيث ألقى المزيد من الديمقراطيين باللوم على "إسرائيل" في الصراع أكثر من الفلسطينيين.

الخلاصة

يطرح الاستطلاع سبعة استنتاجات مهمة استخلصها من بين العينة التمثيلية على المستوى الوطني الأميركي بتوجيه الأسئلة إلى 3379 من البالغين الأميركيين (بهامش خطأ: 1.69٪)، وقدمتها شركة "نيلسن سكاربورو" للتسويق.

أولاً؛ رفض معظم الأميركيين جهود بايدن (السلبية) لإنهاء القتال في غزة، وكان الرفض مرتفعاً بشكل خاص بين أولئك الذين يقولون إنهم تابعوا الصراع عن كثب. بشكل عام، رفض 52.6٪ جهود بايدن، بينما وافق عليها 47.4٪. من بين أولئك الذين قالوا إنهم تابعوا الأزمة عن كثب أو إلى حد ما، كان الرفض أعلى: 56٪ رفضوا، بينما وافق 44٪. من ضمن الديمقراطيين رفض 27.7٪ لسياسة بايدن تجاه غزة وهو ما يعد

⁶ Shibley Telhami, "Most Americans, including half of young Democrats, disapprove of Biden's handling of recent Gaza crisis", Brookings Institution, July 29, 2021

<https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/07/29/most-americans-including-half-of-young-democrats-disapprove-of-bidens-handling-of-recent-gaza-crisis/>

رقمًا مرتفعًا بشكل غير عادي. وتعتبر مواقف الديمقراطيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عامًا أكثر انتقادًا، حيث يرفض حوالي نصفهم، 49.7٪، جهود بايدن.

ومن المحتمل أن يشمل رفض الجمهوريين لتعامل بايدن مع أزمة غزة العديد ممن يعتقدون أن بايدن ليس مؤيدًا لـ "إسرائيل" بما فيه الكفاية. لكن الملاحظ أن عدد الجمهوريين الذين يوافقون على سياسة بايدن تجاه غزة (20٪) يفوق عدد الجمهوريين الذين يوافقون عمومًا على وظيفته كرئيس، والتي تراوحت بين 8 و12٪.

ثانيًا؛ ألقى 8.1٪ فقط من الديمقراطيين باللوم في الأزمة على الفلسطينيين، بينما ألقى 34.8٪ باللوم على "إسرائيل"، و52.5٪ حملوا المسؤولية للطرفين على حد سواء. في المقابل، ألقى 59.1٪ من الجمهوريين باللوم على الفلسطينيين، وألقى 3.7٪ باللوم على "إسرائيل"، و31.3٪ ألقوا باللوم على الجانبين بالتساوي. بشكل عام، يميل الأميركيون من ذوي الأعمار 18-34 عامًا إلى إلقاء اللوم على "إسرائيل" (30.1٪) أكثر من الفلسطينيين (20.2٪)، ويميل الديمقراطيون 18-34 عامًا إلى إلقاء اللوم على "إسرائيل" (45.1٪) أكثر بكثير من الفلسطينيين (6.1٪).

ثالثًا؛ يريد عدد كبير من الديمقراطيين (43.7٪)، وربع الأميركيين عمومًا، أن "تمارس الولايات المتحدة مزيدًا من الضغط على إسرائيل، بما في ذلك وقف المساعدات". في المقابل، يريد 49٪ من الجمهوريين و8.5٪ من الديمقراطيين ممارسة ضغط مماثل على الفلسطينيين. بشكل عام، فيما لا يرغب 48.7٪ من المستطلعين في ممارسة ضغط إضافي على أي من الجانبين، مع نفس العدد تقريبًا من الجمهوريين (44.7٪) والديمقراطيين (47.8٪) الذين اختاروا هذا الخيار.

رابعًا؛ يؤيد ثلث المستطلعين ربط إمدادات الأسلحة الأميركية لـ "إسرائيل" بسلوكها تجاه الفلسطينيين. اللافت أن العديد من الجمهوريين (32.3٪) مثل الديمقراطيين (36.3٪) يؤيدون ربط إمدادات الأسلحة الأميركية لـ "إسرائيل" بسلوكها تجاه الفلسطينيين. بشكل عام، عارض 46.6٪ مثل هذه الروابط، بما في ذلك 50.3٪ من الجمهوريين و43.4٪ من الديمقراطيين.

خامسًا؛ ثلثا الديمقراطيين (67.7٪)، و44.4٪ من الجمهوريين الذين يعرفون موقف ممثليهم المنتخبين في الكونغرس بشأن "إسرائيل" / فلسطين يقولون إن ممثليهم يميلون إلى "إسرائيل" أكثر مما يفعلون هم. وقال حوالي نصف المستطلعين إنهم لا يعرفون أين يقف ممثلوهم في الكونغرس بشأن "إسرائيل" / فلسطين. تسلط هذه النتائج الضوء على أن مواقف الناخبين – لا سيما مواقف الديمقراطيين – أقل ولاء لـ "إسرائيل" من ممثليهم، والأهم من ذلك هو أن الجمهور يدرك ذلك.

سادسًا؛ يتواصل نمو الاستقطاب حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حيث يريد معظم الجمهوريون من الولايات المتحدة أن تميل نحو "إسرائيل" بشكل مباشر، في حين أن الغالبية العظمى من الديمقراطيين والمستقلين يريدون من الولايات المتحدة ألا تميل إلى "إسرائيل" أو الفلسطينيين. ومن بين الأقلية الديمقراطية التي تريد أن تنحاز الولايات المتحدة إلى جانب ضد آخر، تريد الأغلبية الآن أن تميل الولايات

المتحدة نحو الفلسطينيين بنسبة اثنين إلى واحد (17.9% إلى 9.5%) - وهي أعلى نسبة مسجلة في الولايات المتحدة لصالح الفلسطينيين في أي من استطلاعات الرأي حتى الآن. والأكثر إثارة للانتباه، بين الديمقراطيين من الفئة العمرية 18-34 عامًا، هناك نسبة 34.5% يريدون أن تميل الولايات المتحدة نحو الفلسطينيين، مقارنة بـ 9.1% لـ "إسرائيل" - وهي أيضًا أعلى نسبة مسجلة في استطلاعات جامعة ميريلاند حتى الآن.

سابعًا؛ يعتقد الأميركيون أن إيران تمتلك أسلحة نووية أكثر مما يعتقدون أن "إسرائيل" تمتلكها. في حين عُرف عن "إسرائيل" امتلاكها أسلحة نووية لعقود (دون الاعتراف رسميًا بها) بعكس إيران، فإن التصور العام الأميركي يفترض واقعًا مختلفًا: يفترض 60.5% من الأميركيين (70.6% من الجمهوريين و52.6% من الديمقراطيين) أن إيران تمتلك أسلحة نووية مقابل 51.7% من الذين يقولون إن "إسرائيل" تمتلكها (51.7% من الجمهوريين و51.9% من الديمقراطيين).

تحليل وخالصة: أهمية غزة كانت كبيرة

إحدى النتائج اللافتة للنظر في هذا الاستطلاع هي التحول الكبير في المواقف الديمقراطية تجاه "إسرائيل" والذي يُعدّ أكبر من أن يُفسّر ببساطة من خلال الاتجاهات طويلة الأجل، مما يسلّط الضوء على الحرب على غزة في شهر أيار الماضي. ويظهر الاستطلاع بالتأكيد اتجاهًا مستمرًا مألوفًا الآن للدعم القوي لـ "إسرائيل" بين الجمهوريين، إلى جانب تقليل الدعم لـ "إسرائيل" بين الديمقراطيين. كما يسلّط الضوء على التناقض بين الموقف العام الداعم للغاية الذي اتخذته إدارة بايدن تجاه "إسرائيل" والرأي العام الديمقراطي، الذي يريد بأغلبية ساحقة من الولايات المتحدة أن تكون عادلة، وبين الذين يؤيدون الانحياز إلى جانب ما، فإنّ العدد يزداد بين الذين يريدون للولايات المتحدة أن تنحاز إلى الجانب الفلسطيني.

لكن النتائج تتجاوز الاتجاهات الديموغرافية والحزبية. هناك أدلة قاطعة على أنّ الحرب الأخيرة على غزة أدّت إلى تراجع الدعم لـ "إسرائيل" بين الديمقراطيين، وخاصة الديمقراطيين الشباب. على وجه الخصوص، يُعد التغيير خلال 11 شهرًا فقط كمًا كبيرًا جدًا بحيث لا يمكن أن يكون نتيجة للاتجاهات الديموغرافية على المدى الطويل.

ونتيجة أخرى، يظهرها الاستطلاع بشأن الاستقطاب السياسي في واشنطن: في استطلاع آب 2020، أراد 13.1% من الديمقراطيين أن تميل الولايات المتحدة نحو الفلسطينيين، مقابل 10.4% يفضلون الميل لـ "إسرائيل". في الاستطلاع الجديد، أراد 17.9% أن تميل الولايات المتحدة إلى الفلسطينيين، مقابل 9.5% أرادوا الميل لـ "إسرائيل".

في آب (أغسطس) 2020، أراد 18.3% من الديمقراطيين من فئة 18-34 عامًا أن تميل الولايات المتحدة نحو الفلسطينيين، مقارنة بـ 11.4% تجاه "إسرائيل". في الاستطلاع الجديد، أراد 34.5% أن تميل الولايات المتحدة للفلسطينيين، مقابل 9.1% تجاه "إسرائيل".

والجدير ذكره أيضاً أنّ الاستطلاع أُجْرِيَ بين 22 حزيران و21 تموز، أي بعد تصويت الكنيست الإسرائيلي (13 حزيران) على الإطاحة برئيس الوزراء بنيامين نتنياهوو (الذي لم يكن يحظى بشعبية بين الديمقراطيين) واستبدال حكومته بوحدة أخرى تبدو وديّة تجاه بايدن والبيت الأبيض، وبالتالي، فمن المحتمل أن يكون التحوّل في رأي الديمقراطيين نتيجة للمواجهة الأخيرة في غزة هذا العام.

ومن المثير للاهتمام أنه في الأسابيع الأخيرة انخفضت تقييمات الموافقة الإجمالية على أداء بايدن، ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض التأييد بين الديمقراطيين. على الرغم من عدم وجود دليل مباشر يشير إلى أن الحرب على غزة كانت أحد أسباب هذا الانخفاض، إلا أنّ هناك الكثير من الأدلة لاستنتاج أنها لم تساعد بايدن وربما تسببت بأضرار لشعبيته.

آراء أميركية حول تداعيات الحدث الأفغاني

الموضوع

تقريران صادران عن جهات أميركية يشتملان على آراء عدد كبير من الخبراء حول تداعيات الانسحاب الأميركي من أفغانستان على المصالح الأميركية ويتضمنان توصيات ومقترحات لما يمكن لواشنطن القيام به تالياً.

أبرز الخلاصات

تقرير صادر عن مجلة "بوليتيكو" الأميركية وفيها تحليل وآراء لثمانية مسؤولين خدموا عبر إدارات بوش وأوباما وترامب حول مستقبل طالبان وأفغانستان والمنطقة وخيارات الولايات المتحدة، بتاريخ 17 آب 2021⁷.

• الآن بعد أن سقطت أفغانستان في يد طالبان، ما هي الخطوة التالية لهذا البلد؟ ما الذي يجب أن نتوقعه خلال الأسبوعين والأشهر المقبلة؟

فالي نصر، مستشار أول للممثل الأميركي الخاص لأفغانستان وباكستان، 2009-2011:

أعتقد أن ما سنراه هو التوطيد التدريجي للسلطة من قبل طالبان. سوف يشددون الخناق في جميع أنحاء البلاد. سيبدأون في الاستيلاء على المؤسسات الحكومية، ويشرعون في تطهير المسؤولين في مناصب السلطة. ما حدث في أفغانستان هو شيء أشبه بالثورة. إن النظام بأكمله الذي ساعدت الولايات المتحدة في إقامته في كابول وعبر البلاد سوف ينهار. يبلغ عدد مقاتلي طالبان حوالي 75000 مقاتل. هذا لا يزال صغيراً جداً، بالطبع، لتغيير البلد على الفور. لذلك، على المدى القصير، سوف يعقدون تحالفات مع السكان المحليين. لكنهم سيبدأون تدريجياً في تعزيز سلطتهم، وسنرى تأثيرهم بشكل أكثر وضوحاً على الحكومة؛ سيبدأون في إصدار القوانين والأوامر وما شابه ذلك.

⁷ <https://www.politico.com/news/magazine/2021/08/17/afghanistan-former-us-officials-whats-next-505295>

ليزا كيرتس، مديرة مجلس الأمن القومي لجنوب ووسط آسيا، 2017-2021:

يجب أن يكون أكبر مخاوف المجتمع الدولي أن تشرع طالبان في حملة من القتل الانتقامي. يجب أن يكون هناك جهد دولي منسق، بما في ذلك من قبل مجلس الأمن الدولي، لتجنب هذا السيناريو. ستكون هناك تغييرات في المجتمع الأفغاني، وستكون أكثر حدة في المناطق الحضرية، وخاصة كابول، حيث اعتاد الناس على أسلوب حياة أكثر حداثة وليبرالية. لقد نمت وسائل الإعلام بشكل متزايد خلال العقد الماضي، وسيغير هذا بلا شك.

جيم كلابر، مدير المخابرات الوطنية، 2010-2017:

أعتقد أنه يمكننا توقع المزيد من الفوضى. لا أعتقد أن طالبان مستعدة لإدارة البلاد، وأتوقع ظهور أحزاب بين طالبان ... لذلك لن يكون هناك تماسك في جميع أنحاء البلاد. ستكون بعض الأماكن خاضعة لأحكام الشريعة الصارمة، والبعض الآخر لا يخضع لذلك.

باري بافيل، مدير أول في مجلس الأمن القومي لسياسة واستراتيجية الدفاع، 2008-2010:

لا توجد مؤشرات على أن طالبان ستغير نهجها وروحها الأساسية. في حين أن الأداء السابق ليس ضماناً للنتائج المستقبلية، يجب أن نتوقع المزيد من الشيء نفسه في أفغانستان بقيادة طالبان عام 2021 كما فعلنا من نسخة التسعينيات. وهذا يعني اتباع نهج القرون الوسطى في حكم البلاد، وعمليات الإعدام العلنية، وعدم احترام حقوق النساء والفتيات، وعدم وجود موسيقى، وتوفير ملاذ آمن مع مرور الوقت للقاعدة والإرهابيين الآخرين الذين سيقومون بالتجنيد والتخطيط، وذلك على الرغم من الخطاب العام الذي سيقول خلاف ذلك. والتدريب على العمليات الإرهابية ضد الولايات المتحدة وأوروبا وأماكن أخرى، وستكون هذه النسخة من القاعدة أكثر قدرة من سابقتها، حيث ستمتع بالاتصال عبر منصات الإنترنت التي ستعزز كل جانب من جوانب عملياتها.

لوريل ميلر، نائب الممثل الأميركي الخاص بالنيابة لأفغانستان وباكستان، 2013-2017:

هناك مجموعة أكبر من الأسئلة حول الشكل الذي سيبدو عليه حكم طالبان في أفغانستان. كيف سيحتفظون بكل الأراضي التي حصلوا عليها؟ وهل المقاومة تبددت كلياً، أم سيكون هناك مقاومة، بما في ذلك المقاومة المسلحة لحكمهم السياسي؟ لم تطرح طالبان أبداً أي نوع من الرؤية التفصيلية أو البرنامج السياسي لكيفية حكمهم لأفغانستان إذا استولوا على السلطة، ولذا لا يمكننا حقاً أن نقول كيف سيبدو الأمر. هل سيعرضون أي نوع من الفئات على القوات الأفغانية الأخرى أم لا؟ هل ستبدو حكومتهم وطريقتهم في الحكم كما كانت في التسعينيات، أم أنها ستكون شيئاً مختلفاً؟ لا يوجد سوى القليل من

المعلومات. يبدو أن أي نوع من المعارضة لطالبان قد تلاشى تمامًا. لكن يجب أن نتذكر أنه بعد الغزو الأميركي في عام 2001، بدأ الأمر كما لو أن طالبان قد تلاشت تمامًا ولم تعد موجودة، ثم أعادوا تجميع صفوفهم تدريجيًا بمساعدة من باكستان وآخرين وعاودوا الظهور كتمرد. لا يبدو ذلك مرجحًا في الوقت الحالي، لكنني لن أستبعد تمامًا احتمال أنه على مدار الأشهر والسنوات المقبلة قد نرى هذا النوع من المقاومة المسلحة والتمرد في وجه طالبان.

آني بفورتنسهايمر، نائبة رئيس البعثة في سفارة الولايات المتحدة في كابول، 2017-2018 ونائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون أفغانستان، 2018-2019:

على المستوى السياسي، يمكننا على الأرجح أن نتوقع نوعًا من النتائج التفاوضية التي ستشمل بعض أعضاء الحكومة الحالية، أو غيرهم من القادة السياسيين أو القبليين، ليصبحوا جزءًا من حكومة تهيمن عليها طالبان. نرى بعض الدلائل على أن ذلك بدأ يحدث، وبالتأكيد كان رحيل الرئيس غني أمرًا ضروريًا لأنه كان يعارض بشدة تلك النتيجة. وعلى المستوى الإنساني، للأسف، كل ما يمكننا توقعه هو الانتقال من أزمة إلى أخرى.

سارة تشايس، المستشارة الخاصة لرئيس هيئة الأركان المشتركة 2010-2011:

طالبان ليست مجموعة مستقلة تمامًا، هم في الأساس صنيعة الاستخبارات العسكرية الباكستانية، والمعروف باسم الاستخبارات الداخلية. إذا كنت تريد التفكير فيما قد يحدث في أفغانستان فقد يكون من المفيد جدًا التفكير فيما هو في المصلحة الاستراتيجية للجيش الباكستاني. في هذا السياق، لا أتوقع وقوع خسائر جسيمة لنساء يتم جرهن من منازلهن وذبحهن. بادئ ذي بدء، ليست هذه هي الطريقة التي يقاتل بها الأفغان. يرتكب الأفغان أعمال عنف لتوضيح الصورة، ثم يتفاوضون - كما رأينا للتو. ثانيًا، هذا لا يخدم مصالح باكستان، ما يخدم مصالح باكستان هو السيطرة بالوكالة على أفغانستان. أنا متأكد من أن الحكومتين الصينية والروسية سيكون لهما يوم ميداني مع هذا. لكنني أشك، بصراحة، في أن حكومة طالبان التي ترعاها باكستان أو تدعمها إلى حد كبير ستسمح مرة أخرى لأسامة بن لادن جديد. لا أرى الحكومة الباكستانية لاعبة جنبًا إلى جنب مع هجمات إرهابية ضخمة يتم إطلاقها من الأراضي الأفغانية. ما يمكنني تخيله هو محاولة طالبان التأكد من استمرار تدفق الأموال - للاستفادة من تدفق التمويل الضخم في شكل مساعدات إنسانية وتنموية كانت تتدفق إلى أفغانستان طوال هذه السنوات. تخيل أين سيتموضعون للحفاظ على تدفق الإيرادات، فهذا ما يوضح كيف سيكون سلوكهم. في غضون ذلك، من المرجح أن تقول المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة، "نحن لسنا سياسيين، نحن نلبي فقط احتياجات السكان الأفغان". سيكونون سعداء للحفاظ على تدفق الأموال أيضًا. هذا لا يعني أنه لن يكون هناك معاناة هائلة لعدد كبير من الناس، لكنني لا أرى إبادة جماعية أو قتل للنساء.

رينا أميري، مستشارة أولى للممثل الأميركي الخاص لأفغانستان وباكستان، 2009-2012:

إنها فترة زمنية غير مستقرة بشكل لا يصدق، ويمكن أن تسير في اتجاهين. أحد السيناريوهات هو أنه يمكن أن يكون لديك حكومة وحدة من نوع ما تجمع الطرفين معاً وتتضمن مستوى معيناً من التسوية - ولكنها ستمنح طالبان قوة غير متكافئة، لأنهم المنتصرون العسكريون. هذه ليست تسوية سياسية، إنما استيلاء عسكري. ثم هناك سيناريو، كما في الماضي، حيث تنهار حكومة الوحدة في غضون فترة قصيرة من الزمن وتسقط أفغانستان في حرب أهلية. وهذا هو الاحتمال الأكثر رعباً، فطالبان وحشية وقمعية للغاية، والناس في أفغانستان مرعوبون منهم. لكن الاحتمال الذي يقلق الجميع حقاً هو الحرب الأهلية والمجازر، واحتمال ذلك حقيقي للغاية.

• ما الذي يمكن للولايات المتحدة أن تفعله، إذا كان هناك أي شيء تفعله، للتأثير على الموقف أو تقليل الضرر؟

نصر:

لم يعد للولايات المتحدة الآن نفوذ في أفغانستان.. لكنها يمكن أن تفعل الكثير على الصعيد الدبلوماسي. يجب أن يكون لدى الولايات المتحدة إحساس واضح جداً بما تريد أن تفعله طالبان وما لا تفعله. وعليها أن تستمر في استخدام القنوات التي بنتها في الدوحة للتواصل مع قيادة طالبان واستخدام مجموعة من التهيب والترغيب لمحاولة التأثير على قراراتهم. لكن يتعين على الولايات المتحدة أيضاً أن تعمل بشكل وثيق مع الدول الأخرى التي لها علاقات مع أفغانستان. هذا هو الوقت المناسب للتعددية، ليس فقط مع الأوروبيين أو حلفائنا، ولكن أيضاً مع الدول التي لا نتعامل معها عادة، وهي باكستان والصين وروسيا وحتى إيران. هناك مجموعة من المصالح المشتركة بين جميع هذه الدول حول الإرهاب، وأزمات اللاجئين، وحول قيام طالبان بإرساء الاستقرار بدلاً من حكم الإرهاب.

يجب على الولايات المتحدة الانخراط في دبلوماسية قوية مع تلك الدول لمحاولة إنشاء منصة موحدة حتى يتمكنوا جميعاً من إرسال نفس الرسالة ووضع نفس الضغوط على طالبان من أجل حملهم على التجاوب. يمكن القيام بذلك أيضاً من خلال رعاية الأمم المتحدة، التي لم تشارك الولايات المتحدة في أفغانستان في السنوات الأخيرة، ويمكن للأمم المتحدة أن تكون ذات أهمية خاصة بمساعدة الصين وروسيا وجيران آخرين في مساعدة المجتمع المدني في أفغانستان. لا أعتقد أن الولايات المتحدة تتطلع حقاً للبقاء منخرطة في أفغانستان. لدينا اهتمامات قصيرة المدى فيما يتعلق بالأشخاص الذين يعملون معنا ونريد مساعدتهم - المجتمع المدني، والنساء، والطبقة الوسطى. لكن هذه ليست مصالح استراتيجية طويلة الأمد ثابتة في أفغانستان. ولذا لا أرى أساساً لعلاقة مستدامة.

كورتيس:

يجب أن يَنْصَبَ التركيز الفوري على إجلاء المواطنين الأميركيين بأمان، وكذلك الآلاف من الأفغان الذين ساعدوا الولايات المتحدة، وإلا سيكونون ضحايا لعمليات القتل الانتقامية لطالبان. ومن بين هؤلاء المسؤولين الحكوميين الأفغان وقادة المجتمع المدني الذين تلقوا التمويل والتشجيع من الولايات المتحدة للعمل في مجال حقوق الإنسان وقضايا المرأة. الآن هم مستهدوفون بسبب تعاونهم مع الولايات المتحدة، وواشنطن عليها التزام أخلاقي بحمايتهم.

يجب أن تكون الأولوية الثانية هي منع وقوع كارثة إنسانية، ويجب على مجتمع المعونة الدولية أن يحشد ويتحرك بسرعة لدرء الأزمة التي أوجدتها حالة النزوح داخليًا.

ثالثًا، يجب على الولايات المتحدة أن تشترط للاعتراف المستقبلي بطالبان إثباتها بشكل ملموس أنها لن تقوم بحملة قتل انتقامية؛ وأنها ستحمي حقوق الإنسان - وخاصة حقوق المرأة، بما في ذلك السماح للفتيات والنساء بالذهاب إلى المدرسة والجامعة والعمل خارج المنزل؛ وأنهم سيمنعون تحوّل البلاد مرة أخرى إلى بؤرة إرهابية. وبدون هذه الإجراءات لا تستحق طالبان الاعتراف الدولي.

كلابر:

التحدّي المباشر هو تنظيم وتنفيذ عملية الإخلاء، التي تبدو وكأنها فوضى في الوقت الحالي.. بعد ذلك نحتاج إلى الانخراط بقوة مع المجتمع الدولي لمحاولة تحقيق بعض الاستقرار في الوضع. نحن بحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لباكستان، ليس لدي أي إجابات سحرية على المدى الطويل.

بافل:

يمكن للولايات المتحدة أن تعمل مع حلفائها وشركائها لبناء سياسة لمكافحة الإرهاب، وإعلان موقف واضح بأن قيادة طالبان معرّضة للخطر في حال عملت على تأمين أي ملاذ للإرهابيين الذين يخططون لقتل الأميركيين وغيرهم.

يجب على الولايات المتحدة أيضًا إيجاد أرضية مشتركة مع روسيا والهند والصين وغيرها لتقليل التهديدات الأمنية الصادرة من أفغانستان. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها الاستعداد على الفور لمعالجة الأزمة الإنسانية واسعة النطاق التي تتكشف، بما في ذلك احتمال تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين. ويجب على الولايات المتحدة إجراء مراجعة أساسية لكيفية استخدامها للأدوات الوطنية - العسكرية والمدنية على حد سواء - للمساعدة في استقرار الدول الهشة التي تمرّقها الصراعات. أخيرًا، حتى مع استمرار التأثيرات الجيوسياسية على تحالفات أميركا ومنافسيها، يجب على الولايات المتحدة إجراء مراجعة (في مشاورات منسّقة بإحكام مع أقرب حلفائها) على وجه السرعة لاستكشاف السبل لتعزيز القدرات والمسار الأوسع لتلك التحالفات.

ميلر:

السؤال المطروح على الولايات المتحدة هو: هل ستحاول العمل مع حكومة طالبان لكسب بعض النفوذ المتواضع في تشكيل الطريقة التي تتصرّف بها طالبان في السلطة؟ هناك جهة ترى قبول ما حدث، والاعتراف به والعمل بهذا الواقع الجديد، في مقابل جهة أخرى تعترض على هذا الواقع الجديد، وترفض شرعية حكومة طالبان وتعارض أي حكومة أخرى تعطي الشرعية لطالبان. وهناك حل وسطي يكمن في تبني الولايات المتحدة نوعاً من موقف المراقب لأداء طالبان، فإذا لم تتصرّف طالبان بشكل سيئ للغاية فسنقبل بشرعيتها - ولن نعترض على تولّيها مقعد الأمم المتحدة، بالإضافة للبحث عن طرق لتقديم المساعدة للشعب الأفغاني. أعتقد أن رد الولايات المتحدة سيكون في مكان ما، على الأقل في المدى القريب، في تلك المساحة الوسطى من الاعتراف بالواقع، وهو عدم اتخاذ موقف رسمي من الواقع وانتظار رؤية كيف تتصرّف طالبان.

بفورتسهايمر:

من الخطأ القول إن الولايات المتحدة ليس لديها خيارات. لدينا دائماً خيارات. لدينا التزامات بموجب قانون إيلي ويزل لمنع الإبادة الجماعية والمجازر، الذي أصبح قانوناً في عام 2019، ولكن مع ذلك ما يمكننا القيام به في هذه المرحلة هو مجموعة صغيرة جداً من الإجراءات مقارنة بالإجراءات المتاحة لنا قبل ثلاثة أشهر. لا يزال بإمكاننا استخدام نفوذنا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لانتزاع تنازلات من طالبان، الذين يريدون رفع العقوبات المفروضة عليهم. كما يريدون أن يتم الاعتراف بهم حتى يتمكنوا من تولّي مقعد أفغانستان في نيويورك. نظراً لأنه لا يمكن إجلاء جميع الأشخاص المعرضين للخطر، يمكننا محاولة العمل مع مجلس الأمن لوضع آليات حماية للفئات الضعيفة. أخيراً، يجب أن نفتح مطار كابول على الفور أمام الرحلات الجوية الدولية، المدنية والعسكرية. أعلم أنه تم التعهد بذلك، ولكن علينا أن نرى ما إذا كان يمكن تحقيق ذلك بالفعل باستخدام كمية الموارد الموجودة حالياً.

ثانياً، يجب على الإدارة أن تعمل لضمان عدم تزايد احتمالات نشوب حرب أهلية، من الممكن أن تنشب من خلال دعم دول المنطقة لوكلائها. ثالثاً، يتعيّن على الولايات المتحدة استخدام نفوذها المتبقي لضمان عدم قيام طالبان بالانتقام والقمع - فيما يتعلق بالدوس على حقوق المرأة والأقليات ومجتمع حقوق الإنسان. لقد تحدثت إلى الكثير من الأشخاص خلال الـ 24 ساعة الماضية، ولم يضيّع الطالبان أي وقت في طرق الأبواب بالقوائم والأسماء، وترهيب النساء وتهديدهن بشكل خاص. إنهم يخلقون مناخاً من الرعب. حتى الآن لم تتم محاسبة طالبان على أي شيء، على الولايات المتحدة أن تحاسبهم على احترام حقوق المرأة، إن الشعب الأفغاني لا يستحق ما فعله العالم به.

أخيراً، يجب على الولايات المتحدة تعيين منسّق كبير للشؤون الإنسانية واللاجئين للتعامل مع النزوح الجماعي وأزمة اللاجئين والأزمة الإنسانية الناجمة عن الانسحاب الأميركي المفاجئ. مطلوب نهج شامل للحكومة لمعالجة التحدّيات القانونية واللوجستية وجعلها برامج ذات مغزى.

تقرير صادر عن مؤسسة راند الأميركية بعنوان "الانهيار في أفغانستان: رؤى من باحثي مؤسسة راند" بتاريخ 17 آب 2021.

شارك عدد قليل من باحثي مؤسسة RAND بعضاً من أفكارهم الأولية:

- جيسون كامبل هو باحث سياسي يدرس الأمن الدولي ومكافحة التمرد والاستخبارات وقياس التقدم المحرز في إعادة الإعمار بعد الصراع. شغل منصب المدير القطري لأفغانستان في مكتب وزير الدفاع للسياسة من يونيو 2016 حتى سبتمبر 2018.
- شيلي كولبيرتسون باحثة أولى في مجال السياسات تركّز على النزوح القسري، وتحقيق الاستقرار بعد الصراع، والتعافي من الكوارث. قادت العديد من الدراسات حول اللاجئين، وهي مديرة مشاركة لبرنامج أبحاث وتحليل الكوارث في مؤسسة RAND.
- ليندا روبنسون باحثة أولى في مجال السياسات تشمل خبرتها استراتيجية الأمن القومي والشؤون الدولية وقوات العمليات الخاصة والحرب غير النظامية وتحقيق الاستقرار. تدير مركز RAND للسياسة العامة في الشرق الأوسط ومؤلفة كتاب 2013 حول العمليات الخاصة في أفغانستان، مئة انتصار: العمليات الخاصة ومستقبل الحرب الأميركية.
- أندرو رادين عالم سياسي متخصص في شؤون الناتو، وبناء الدولة وإصلاح قطاع الأمن، وعمليات السلام. شغل منصب المدير القطري لأفغانستان في مكتب وزير الدفاع للسياسة من كانون الأول 2018 حتى كانون الأول 2020.
- ديريك غروسمان محلل دفاعي كبير تركّز أبحاثه على سياسة الأمن القومي وقضايا أمن المحيطين الهندي والهادي.

• هل ستصبح أفغانستان ملاذًا آمنًا للجماعات الإرهابية مثل المرة الأخيرة التي كانت فيها طالبان في السلطة، قبل هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر؟ هل نتوقع تهديدًا للوطن الأمريكي؟
روبنسون: تعهدت إدارة بايدن بالحفاظ على قدرة مكافحة الإرهاب "في الأفق" لتعطيل أي تهديدات تنشأ من أفغانستان. لكن بدون وجود استخبارات على الأرض ستكون القدرة على اكتشاف التهديدات الناشئة محدودة.

لدى روسيا والصين بعض الحوافز لردع وتعطيل النشاط الإرهابي الذي قد يمتد إلى دول آسيا الوسطى ومقاطعة شينجيانغ الصينية. وبالمثل، فإن إيران المجاورة لديها بعض الحافز لتحويل انتشار العناصر السنية المتطرفة إلى بلدها ذي الأغلبية الشيعية - على الرغم من أن إيران عملت كملاد آمن لعناصر القاعدة في بعض الأحيان، لأسباب تكتيكية.

أندرو رادين: أوافق على أن قدرة الولايات المتحدة على المراقبة من جانب واحد والتصرف ضد تهديد إرهابي في أفغانستان أو قادم من مجموعات في أفغانستان من المرجح أن تكون محدودة للغاية في ظل حكومة تسيطر عليها طالبان. يكاد يكون من المؤكد أن طالبان سترفض أي عمل عسكري أمريكي في البلاد، وإذا قامت الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد إرادتها، فيمكنها الانتقام من أي وجود دبلوماسي أمريكي في البلاد. طلبت وزارة الخارجية الأميركية تأكيدات من طالبان بأنها لن تهاجم السفارة الأميركية وموظفيها، واشترطت المساعدة المستقبلية بمعاملة طالبان للأميركيين.

كامبل: أعتقد أن الأحداث يجب أن تستمر قبل أن نتمكن من تحديد التهديد المباشر للوطن الأمريكي بمزيد من اليقين. من الآمن أن نقول إن أفغانستان، حيث تكون طالبان هي اللاعب السياسي المهيمن، ستكون أكثر ملاءمة للقاعدة والجماعات ذات التفكير المشابه. لكنّ هناك عاملين يحددان إلى أي مدى تشكل هذه الجماعات تهديدًا دوليًا. لطالما كانت طالبان تتوق إلى الاعتراف الدولي بأنها كيان سياسي قابل للحياة وتستحق أن يتم قبولها كزعيم شرعي للدولة الأفغانية. على هذا النحو، لا أعتقد أنهم يريدون العودة إلى حالة منبوذة إذا تمكّنوا من تجنبها. بالنظر إلى زخمها الحالي، أعتقد أن بإمكان طالبان تحقيق نتيجة مطلوبة بأن تصبح الفاعل المهيمن في نظام سياسي متجدد يحمل على الأقل غطاء الشمولية.

رادين: نعم، سياسة طالبان تجاه الجماعات الإرهابية سيكون لها تأثير مهم على التهديد المستقبلي للإرهاب من أفغانستان. لطالبا تاريخ من العلاقات الوثيقة مع القاعدة، بما في ذلك استضافة المجموعة قبل عام 2001. وفي الوقت نفسه، التزمت طالبان في اتفاق شباط/فبراير 2020 بين الولايات المتحدة وطالبان بمنع جماعات مثل القاعدة من استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد الولايات المتحدة أو حلفائها. ومع ذلك، قد يكون هناك سبب للشك في تأكيدات طالبان. قال مسؤولون أمريكيون سابقًا إنهم غير راضين تمامًا عن امتثال طالبان لاتفاقية السلام.

هناك اعتبار آخر وهو أن القاعدة أضعف بكثير الآن مما كانت عليه في عام 2001. ويشير تقرير للأمم المتحدة إلى أن القاعدة لديها ما يقرب من 400 إلى 600 فرد في أفغانستان. المجموعة المهمة الأخرى الوحيدة التي قد تشكل تهديداً خارجياً على المدى القريب إلى المتوسط هي داعش خراسان، وهي أقل إثارة للقلق. طالبان هي العدو واضح لتنظيم داعش خراسان وقد حاربتهم بشدة في عام 2019.

• ما هي بعض التداعيات الجيوسياسية للانهيال السريع في أفغانستان؟

ديريك غروسمان: من المرجح أن ترحب الصين قريباً بقيادة طالبان وإعطائها الشرعية. على الرغم من أن الموقف الرسمي لبكين هو دعم المصالحة الوطنية الأفغانية، إلا أنها كانت في نفس الوقت منخرطة رسمياً مع طالبان منذ عام 2019 وبشكل غير رسمي خلال السنوات العديدة الماضية للتحضير لاستعادة طالبان للسلطة. على وجه الخصوص، خلال تموز 2021، رحب وزير الخارجية الصيني وانغ يي بممثلي طالبان في الصين في إشارة واضحة للغاية على دفء العلاقات بين الصين وطالبان. لدى الصين هدفان رئيسيان ومترابطان في مرحلة ما بعد الولايات المتحدة:

أولاً وقبل كل شيء أفغانستان، تسعى بكين إلى الاستقرار في أفغانستان لتجنب أي امتداد محتمل إلى مقاطعة شينجيانغ شمال غرب الصين (موطن الإيغور). حتى الآن، اعتمدت الصين في الغالب على باكستان للقيام بالأعباء الثقيلة ومنع الإرهابيين من دخول شينجيانغ أو دعم قضية الحركة. لكن المتحدث باسم طالبان سهيل شاهين قال هذه المرة: "نحن نهتم باضطهاد المسلمين سواء في فلسطين أو ميانمار أو الصين، ونهتم باضطهاد غير المسلمين في أي مكان في العالم. لكن ما لن نفعله هو التدخل في الشؤون الداخلية للصين".

الأولوية الثانية للصين هي تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية لأفغانستان. وفقاً لتقرير عام 2014، قد تمتلك أفغانستان ما يقرب من تريليون دولار من المعادن الأرضية النادرة القابلة للاستخراج المحبوسة داخل جبالها. للوصول إلى هذه المعادن، ستحتاج الصين أولاً إلى الاستقرار لبناء الطرق السريعة والسكك الحديدية داخل البلاد وفي جميع أنحاء البلاد. تشارك بكين بالفعل في العديد من المشاريع، على الرغم من أن كابول قاومت المشاركة الرسمية في مبادرة الحزام والطريق الصينية لتجنب الوقوع في الجانب الخاطئ من الولايات المتحدة، قد يتغير هذا قريباً. من المرجح أن تظل الصين وباكستان متحالفتين بشكل وثيق مع أفغانستان، وهذا أمر إيجابي آخر لبكين حيث تعزز طالبان قوتها.

كامبل: قد يكون التأثير الجغرافي الاستراتيجي عميقاً، حيث يمكن للصين وروسيا وحتى إيران الاستفادة من النظام السياسي الجديد في كابول. اعتماداً على ما سيحدث، قد يكون هذا خسارة كبيرة للولايات المتحدة. هناك تقارير موثوقة تفيد بأنه بعد اجتماعات رفيعة المستوى مع طالبان قبل أسبوعين، أعرب الصينيون عن استعدادهم لقبول حكومة طالبان الجديدة في أفغانستان. يأتي هذا على الأرجح مع توقع أن طالبان ستعمل على القضاء على التهديدات المتطرفة القادمة من أفغانستان. من المرجح أيضاً

أن تحاول بكين الاستفادة من علاقتها مع النظام الجديد لتحقيق أهداف اقتصادية مثل استغلال الرواسب المعدنية الأفغانية وإنشاء اتصال بري بإيران ونقاط أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من كونهما خصمين تاريخيين لطالبان، فقد قدّمت روسيا وإيران في السنوات الأخيرة الدعم للجماعة وأقامت علاقات أوثق مع قيادتها. تم تحفيز هذا إلى حد كبير من خلال رغبتهما المتبادلة في دفع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي إلى خارج أفغانستان، لكن من المرجح أن ترغب كل من موسكو وطهران في الحفاظ على علاقة مثمرة مع النظام الجديد.

بطبيعة الحال، الأساس في كل هذا هو الدرجة التي تكون فيها طالبان مستعدة وقادرة على إخماد بعض المنظمات المتطرفة التي تواصل الحفاظ على العلاقات معها. إذا استطاعت ذلك، وكانت الصين وروسيا وإيران على استعداد للاعتراف رسمياً بنظام طالبان، فقد يؤدي ذلك إلى تقييد خيارات الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها عندما يتعلق الأمر بعزل طالبان دبلوماسياً.

الشرق الأوسط بعد الحدث الأفغاني

الموضوع

مقالان حول تأثيرات الانسحاب الأميركي من أفغانستان على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وسوريا.

نص المقالين

يعقوب عميدور، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق، ماذا بعد الانسحاب من أفغانستان؟ معهد القدس للأمن والإستراتيجية، 18 آب 2021⁸.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، تحدثت مع صحفي أميركي محترم سأل عن تأثير انسحاب الولايات المتحدة وسقوط أفغانستان في أيدي طالبان على "إسرائيل". لم يكن أول من يسأل هذا السؤال، رغم أن أفغانستان بعيدة جداً عن "إسرائيل" ولم تكن أبداً عدواً لـ "إسرائيل" في ساحة المعركة. البعض يطرح السؤال ويربط بين الانسحاب السريع من أفغانستان وقرار وقف القتال في العراق وترك قوات أميركية لتدريب الجيش العراقي.

أول من حدّد العملية المتوقعة كان الرئيس أوباما، الذي تحدّث عن محور للشرق، أي تحويل جهود الولايات المتحدة من الشرق الأوسط نحو الشرق، في إشارة إلى الصين. وحذا الرئيس ترامب حذوه وقرّر سحب جميع القوات الأميركية من سوريا والعراق (على الرغم من عدم تنفيذ ذلك بشكل كامل). واصل الرئيس بايدن هذه العملية ووضعها في نهاية صعبة في أفغانستان، واتخذ خطوة أخرى نحو الانسحاب الكامل من العراق. بعبارة أخرى، هذه الخطوة ليست خصوصية شخصية بل عملية تاريخية حتمية تعكس المشاعر الأميركية العميقة الجذور. الاستثمار الأميركي الهائل في الحروب في الشرق الأوسط، وتريليونات الدولارات التي أنفقت، وعشرات الآلاف من القتلى والجرحى، لم تسفر عن النتيجة المرجوة للولايات المتحدة.

السؤال لا يقتصر على "إسرائيل". السؤال هو كيف سيؤثر قرار الولايات المتحدة بتقليص التدخل العسكري الأميركي في الشرق الأوسط، واستيلاء طالبان السريع على أفغانستان، على النظام الدولي والإقليمي الذي

⁸ Major General (res.) Yaakov Amidror, "What's Next, After the Withdrawal from Afghanistan?", The Jerusalem Institute for Strategy and Security, 18.08.2021

<https://jiss.org.il/en/amidror-whats-next-after-the-withdrawal-from-afghanistan/>

تعمل "إسرائيل" من خلاله. وبالتالي، هناك ثلاثة مجالات تحتاج إلى المعالجة: المجالات العالمية، والشرق أوسطية، والإسرائيلية.

من منظور عالمي، يعتبر فشل أميركا في عملية بناء دولة في بلد تحمّلت مسؤوليته في عام 2000 إخفاقاً ذريعاً، لا سيما بالنظر إلى السرعة الخاطفة لانهايار النظام العسكري والسياسي في أفغانستان الذي حاولت الولايات المتحدة بناءه.

هل سيؤثر هذا الفشل على مكانة أميركا الدولية، وعلى رأسها السباق بين الولايات المتحدة والصين؟ على الأرجح، سوف يؤثر ذلك على مكانة الولايات المتحدة بنسبة قليلة. تنافس الولايات المتحدة مع الصين لا علاقة له بأيّ حدثٍ محدّد. إن الصين تندفع بإيمانها وتقييمها الواسع النطاق بمرور الوقت لتراجع أميركا. إن النظام الديمقراطي سلك مساره والصين ظهرت على المسرح العالمي لتغيير العالم وليس الاندماج فيه، وبالتأكيد ليس وفقاً للقواعد التي وضعها الغرب. ليس من المؤكّد على الإطلاق ما إذا كانت الصين مهتمة بأن تصبح أفغانستان دولة إرهابية - لكن الوضع في أفغانستان ليس حدثاً رئيسياً من شأنه أن يملّي تصرفات الصين.

كما أنّ أوروبا لن تغيّر موقفها الحذر من الصراع بين الصين والولايات المتحدة بسبب نجاح أميركا أو فشلها في أفغانستان أو العراق. ستستمر أوروبا في التحدّث بجدية عن حماية حقوق الإنسان في الصين وفي نفس الوقت توسيع تجارتها معها. من المؤكّد أنّ الأوروبيين سيكونون سعداء إذا نجحت الولايات المتحدة في عزل طالبان، وحتى أنهم كانوا على استعداد لتقديم بعض المساعدة خلال المراحل المختلفة من الحرب ضد طالبان والقاعدة - لكن معظم الأوروبيين يعتقدون أنّ التجارة أفضل من الحرب، وعندما تكون الصين الشريك التجاري الأكبر، لا يمكنك محاربتها حقاً، حتى لو كانت هناك أسباب أخلاقية واضحة للقيام بذلك. إن الدرس الحقيقي الذي يتعلّمه العالم من فشل الولايات المتحدة يتعلّق بالشرق الأوسط بأكمله. يظهر الفشل للعالم أنّ التاريخ لا يمكن تقليده، وأنّ ما نجح بعد الحرب العالمية الثانية في ألمانيا واليابان لا ينجح بالضرورة في الشرق الأوسط. فشلت الولايات المتحدة في تغيير الثقافة المحليّة في العراق، وبالتأكيد فشلت في أفغانستان. من الواضح أنّ الشرق الأوسط والدول الإسلامية المختلفة التي تتكوّن منها هذه المنطقة ليست جاهزة للتغيير.

لذلك يجب أن يكون واضحاً تماماً أنّ الشرق الأوسط، بين المحيط الأطلسي وحدود الهند لن يتغيّر بشكل كبير قريباً، تماماً كما حصل بعد اتفاقيات أوسلو و"الربيع العربي" الذي كانت تسميته بهذا الاسم خاطئة. هذه المنطقة محكوم عليها أن تظلّ صعبة ووحشية وعنيفة وقمعية وإسلامية ثقافياً. ويظهر هذا الفشل المزدوج للولايات المتحدة مرة أخرى. يجب أن يصاحب كل إعلان أو تقييم حول التغيير إلى الأفضل شك سليم، لأنّه من الصعب تحقيق مثل هذا التغيير في المنطقة. يجب على العالم أن يدرك هذا وأن ينظر إلى العمليات الإقليمية وفقاً لذلك.

في الوقت نفسه، يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه بعد مغادرة الولايات المتحدة جزئياً أو كلياً، لن يكون هناك فراغ. لا يوجد فراغ في العالم الحقيقي، والعقبة التي تحول دون تدخُّل القوى الأخرى التي أنشأتها الولايات المتحدة من خلال وجودها ذاته - ستكون قد أزيلت. سيمكّن هذا الصين وروسيا من توسيع نفوذهما في المنطقة. ستكون هناك مؤشرات اقتصادية على ذلك. سوف يشاركون في إعادة بناء سوريا وكذلك في إعادة بناء العراق ولبنان، وربما أفغانستان أيضاً (بشكل رئيسي من قبل الصين)، وسوف يوسعون نفوذهم من خلال بناء قواعد عسكرية في المنطقة وبيع الأسلحة. المصلحة الصينية، إلى جانب المنافسة مع الولايات المتحدة، تنبع من حاجة الصين للطاقة. المصلحة الروسية جيو-استراتيجية، فهي ترى الشرق الأوسط على أنه "المنطقة المجاورة" التي يمكن أن تمتدّ المشاكل منها إلى دول الاتحاد السوفياتي السابق وحتى إلى روسيا نفسها.

ستسعد الصين وروسيا بالمشاركة في وجودهما وتوسيع نفوذهما، حتى بشكل رمزي، في أي مكان تنسحب منه الولايات المتحدة - إن لم يكن لسبب آخر سوى الإشارة إلى تغيير لصالحهما. من المرجح أن يؤدي وجودهما الأكثر بروزاً في المنطقة إلى تغيير في سلوك دول الشرق الأوسط، لأنه لن يكون من الممكن تجاهل المصالح الروسية والصينية. يبدو العالم مختلفاً عندما تكون هناك قاعدة عسكرية صينية أو روسية قريبة، بدلاً من قاعدة أميركية.

بالنسبة للشرق الأوسط نفسه: يجب على دول المنطقة أن تدرك أنّ الظروف السياسية والأمنية من حولها تتغير، وأنّ مظلة الولايات المتحدة تزداد ضعفاً (لأن أميركا قرّرت طي المظلة، للأفضل أو للأسوأ). بالنسبة لإيران وتركيا، وهما دولتان لهما ماضٍ إمبراطوري وتحلمان باستعادة مجدهما السابق وتوسيع نفوذهما، فهذه فرصة لن تفوتها، وبالتالي من المحتمل أن تصبحا أكثر عدوانية.

بالنسبة إلى الدول التي تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن والتي تشعر بالقلق إزاء محور الشر الشيعي، فضلاً عن عودة ظهور الإمبراطورية العثمانية، مدفوعة بإيديولوجية شبيهة بإيديولوجية الإخوان المسلمين - حان الوقت الآن للعمل بشكل جماعي لحماية نفسها.

هذه الدول العربية، بعضها غني، وبعضها كثيف السكان، وبعضها يعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة. إنها ديكتاتوريات على مستوى أو آخر، تمارس سيطرة شديدة على سكانها وتقمع المعارضة. في الوقت نفسه، يتعرّضون للتهديد من قبل المنظمات الإسلامية المتطرّفة، داخلياً وخارجياً. ستجد كل دولة من هذه الدول لوحدها صعوبة كبيرة في مواجهة الضغط التركي أو الإيراني وكذلك مع الخطر الكامن من الأعداء الداخليين من الداخل، بأشكال مختلفة.

ومع ذلك، إذا عملوا معاً، ضمن المساعدة المتبادلة في الأمور الاقتصادية والاستخباراتية والعسكرية، فسيكونون قادرين على مواجهة الدولتين غير العربيّتين اللتين تسعيان للسيطرة على العالم العربي. ستترك كل من هذه الدول مع تحديات داخلية صعبة، لكنها ستكون أيضاً قادرة على التعامل مع هذا بسهولة أكبر إذا تم تخفيف التهديد الخارجي وحصلت على دعم "شقيقة عربية" من الخارج.

من غير الواضح تمامًا ما إذا كان العالم العربي مستعدًا لمثل هذا التغيير. ربما لن تمكّن المنافسات القديمة بين هذه البلدان وداخلها من التعاون، والذي يبدو أنه مهم جدًا لأي شخص يبحث في مشاكله الخارجية. إذا ثبت أن هذا هو الحال، فسيكون لدى إيران وتركيا وقت أسهل لتهديد البلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، إن نجاح طالبان سيشجّع الحركات الإسلامية الراديكالية وستزيد من جهودها في هذه الدول العربية. يبقى أن نرى كيف سيتصرّف تنظيم القاعدة أو داعش أو تنظيم جديد له أيديولوجية مماثلة.

من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن ضعف التزام الولايات المتحدة وانخراطها في الشرق الأوسط يطرح مشكلة بشكل رئيسي لأنّ "إسرائيل" ستتحمل عبء مواجهة الدول التي تهدد "إسرائيل" والمنطقة بأسرها. في الوقت نفسه، يوفر هذا أيضًا لـ "إسرائيل" فرصة حقيقية. بعد كل شيء، "إسرائيل" أقل تأثرًا بالانسحابات الأميركية من الدول العربية. لم تبني "إسرائيل" أبدًا قدرتها الدفاعية على شراكة أميركية نشطة، وبالتأكيد ليس في ساحة المعركة. توقّعت "إسرائيل" أن توفر الولايات المتحدة الوسائل فقط لنصرها - من خلال المساعدة في شراء الأسلحة الأميركية، ومن خلال الدعم الدبلوماسي الذي يمكّن "إسرائيل" من استخدام القوة حتى تحقيق النصر في ساحة المعركة، ومن خلال ردع القوات التي تضرّ أو تهدد "إسرائيل". في هذه المناطق، لم تتراجع الولايات المتحدة عن التزامها تجاه "إسرائيل"، وبالتالي فإنّ شروط شنّ حرب مستقبلية لم تتغيّر جوهرياً من وجهة نظر "إسرائيل".

ومع ذلك، فمن الصحيح أن "إسرائيل" أصبحت الآن أكثر وحدة في تحمل العبء اليومي للتعامل مع القوى العدوانية في المنطقة، لمنع الحروب وكسبها على حد سواء. سيتعيّن على "إسرائيل" معالجة هذا العبء الإضافي عبر حشد قوّتها العسكرية. على "إسرائيل" أن تحاول إقناع الولايات المتحدة بالمساعدة في هذا الجهد الإضافي. لكن لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف دعوة "إسرائيل" الولايات المتحدة لإعادة جنودها إلى المنطقة.

ليس من شأن "إسرائيل" كيف تحدّد الولايات المتحدة أولوياتها وأين تريد (أو لا ترغب) في التضحية بحياة رجالها ونسائها. مرة أخرى، يجب على "إسرائيل" تعزيز قوتها العسكرية، وتحقيقاً لهذه الغاية تتلقّى أكبر قدر ممكن من المساعدة من الولايات المتحدة حتى لا تحتاج إلى مساعدة أميركية في ساحة المعركة. على "إسرائيل" أن تؤكّد مرارًا وتكرارًا أنها ستدافع عن نفسها بنفسها. "إسرائيل" مستعدّة لدفع ثمن هذه القدرة وستكون سعيدة لتلقي المساعدة الأميركية في تخفيف عبء استيعاب هذه القدرة.

في الواقع، قد تزداد مكانة "إسرائيل" الإقليمية بقوة في مجالين. ربما تفهم دول الشرق الأوسط أنّ العلاقة المفتوحة مع "إسرائيل" مهمّة للغاية لقدرتها على الدفاع عن نفسها. وعلى عكس إيران وتركيا، لا توجد لدى "إسرائيل" أي ذرائع أو تطلّعات للسيطرة على الدول العربية أو التأثير عليها، إلى جانب رغبتها في منعها من تهديدها. وبالتالي، يمكن للدول العربية أن تستفيد بشكل كبير من العلاقات المفتوحة مع "إسرائيل" لأنّ الأخيرة تستطيع توفير المعرفة والتكنولوجيا في مجالات مهمّة لهذه البلدان مثل المياه

والزراعة والتعليم والصحة. يمكن لـ "إسرائيل" أن تساعد في الدفاع عن أنفسهم عن طريق التعاون الاستخباراتي وكذلك المساعدة الأمنية العلنية والسرية.

"إسرائيل" ليست بديلاً عن الولايات المتحدة، لكن هذه الدول ستمكّن مع "إسرائيل" من بناء مخطّط إقليمي يسهّل عليهم التعامل مع التهديدات المختلفة. إذا استجابت بشكل صحيح لقرار الولايات المتحدة، يمكن للعالم العربي أن ينضج ويتعلّم التعامل مع مشاكله بمفرده - مع "إسرائيل".

من وجهة نظر الولايات المتحدة، ستزداد أهمية "إسرائيل" في تأمين المصالح الأميركية في المنطقة (وكذلك بالضرورة مكانة "إسرائيل" كعنصر من عناصر الأمن القومي للولايات المتحدة). إذا قامت الولايات المتحدة بتقييم الوضع بشكل صحيح ولم تدع صخب الجناح الأيديولوجي المناهض لـ "إسرائيل" على هوامش أقصى يسار الحزب الديمقراطي يُضعف تفكيرها العقلاني والمهني، فسوف تدرك أنّ "إسرائيل" هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليها.

"إسرائيل" هي الدولة الوحيدة التي يوجد فيها للولايات المتحدة شريك جاد ومنطقة انتشار أمامية آمنة. البلد الوحيد الذي يمكن للولايات المتحدة أن تثق به في مرونة النظام والصدقة. إنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة بأسرها، والتي يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد عليها بالمعنى الأعمق للكلمة. "القيم المشتركة" ليست شعاراً فارغاً، بل هي أساس التعاون في مواجهة المآزق الصعبة.

لا شك أنّ قرار الرؤساء الأميركيين بخفض الاستثمارات في الشرق الأوسط (بشكل أساسي لتوجيه الطاقة والميزانيات إلى الشرق الأقصى) له أهمية تاريخية للشرق الأوسط بأكمله. لا يضمن التحوّل الأميركي نجاح الولايات المتحدة في سباقها مع الصين، لكنه يقوِّض بالتأكيد شعور الدول في منطقة الشرق الأوسط بأنّ هناك من يمكن الاعتماد عليه في حالة حدوث أزمة، خاصة فيما يتعلّق بإيران وتركيا وفيما يتعلق بـ "مكافحة الإرهاب العالمي".

ومع ذلك، إذا عملوا معاً، يجب أن تكون الدول العربية قادرة على الدفاع عن نفسها ضد العدوان الإيراني والتركي. إن إضافة "إسرائيل" إلى هذا التعهّد سيجعل من الأسهل بكثير مواجهة القوى الإقليمية غير العربية التي تتطلّع إلى حكم العالم العربي. على "إسرائيل" أن تستمر بتعزيز قدرتها في الدفاع عن نفسها بمساعدة الولايات المتحدة. ستبقى "إسرائيل" حليف الولايات المتحدة الذي يمكن الاعتماد عليه أكثر في مواجهة التهديدات والتغييرات التي تجتاح المنطقة.

نيل كويليام، الشرق الأوسط يتحضّر للانسحاب الأميركي من سوريا، فورين بوليسي، 26 آب 2021.
بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان تتساءل الدول العربية عما إذا كانت سوريا -التي يوجد فيها مئات الجنود الأميركيين- ستكون البلد التالي الذي يشهد انسحاب الجيش الأميركي منه. أعطت إدارة بايدن بالفعل مؤشرات على نيّتها التفاوضي عن مساعي بعض الدول العربية لإحياء علاقاتها مع نظام الرئيس

السوري بشار الأسد بدلاً من منعها من القيام بذلك. يمثل هذا تحوُّلاً طفيفاً ولكنه مهم في سياسة الولايات المتحدة، كما يمثِّله قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019. مع إظهار واشنطن شهية متضائلة لفرض عزلة سوريا - بما في ذلك من خلال الوسائل العسكرية - بدأت بعض الدول العربية في إخراج سوريا من عزلتها الدبلوماسية.

في الأشهر الأخيرة، عززت دول الخليج ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية - علاقاتها مع الحكومة السورية، وإن بدرجات متفاوتة وفي سعيها لتحقيق أهداف مختلفة. من ناحية أخرى، تواصل الكويت وقطر عدم إبداء أي اهتمام بالقيام بذلك.

هناك حدود لمدى قدرة دول الخليج العربية على تعزيز علاقاتها، التي تتأثر بشدة بسياسة إدارة بايدن الوليدة تجاه سوريا والمدى الذي لا يزال واسع النطاق لعقوبات قانون قيصر. لكن القادة العرب يتذكرون بلا شك أن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب أعلن الانتصار على داعش في كانون الأول 2018. وبالنظر إلى سياسة الرئيس الأميركي جو بايدن تجاه أفغانستان، والتي تستند إلى إعلان مماثل لـ "أنجزت المهمة"، فمن المرجح أن يستعدوا لخروج واشنطن من سوريا. بعد كل شيء، من الصعب العثور على أي شخص في الإدارة الأميركية يجادل علناً بأن سوريا مصلحة حيوية للولايات المتحدة.

على ما يبدو، قام بعض القادة العرب، بمن في ذلك من الأردن والإمارات العربية المتحدة، وغيرهم بالضغط على أعلى المستويات في واشنطن لصالح الإعفاء من العقوبات لدعم توسيع نطاق وصولهم إلى سوريا. من المغربي وصف هذا التواصل بأنه سياسة واقعية من قبل الدول العربية في محاولة لكسب النفوذ في سوريا وقيادة عملية إعادة الإعمار، على الرغم من الفظائع التي ارتكبتها النظام وداعموه، فضلاً عن الجهود المتضافرة لعزل سوريا عن تركيا وإيران. ومع ذلك تختلف دوافع كل دولة عربية فالمبادرات التي اتخذتها تعتبر بشكل أفضل تحركات "تموضع مسبق" قبل تسوية سياسية مقبلة بدلاً من خطوات نهائية نحو تطبيع العلاقات مع الأسد في ظل الوضع الراهن.

سيكون التوصل إلى تفاهم مع الأسد بمثابة حبة مُرة للغاية لا يمكن ابتلاعها، خاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية بالنظر إلى العداء الشخصي الذي يشعرون به تجاهه وعائلته المباشرة. على الرغم من أن القيادتين الإماراتية والبحرينية أقل حساسية، حيث تحدثت الأولى عن علاقات أخوية تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، فإن البيئة الحالية لن ترحم، ومن غير المرجح أن تفوق المكافآت مخاطر وعواقب التطبيع.

ومع ذلك، وبعد عقد من الصراع، تبحث دول الخليج عن طرق لتطوير حل عربي للحرب، ومن خلال القيام بما يسمّى بإعادة سوريا إلى الحضيرة العربية. هذا أمر طويل ومن غير المرجح حدوثه إلى حد كبير، لكن العمل نحو هذا الهدف يمنح دول الخليج العربية السابق في حال اختارت الولايات المتحدة تراجعاً متسارعاً أو توصلت إلى اتفاق مع روسيا بشأن شكل تسوية سياسية. على الرغم من أن هذه الخيارات ربما بدت غريبة قبل بضع سنوات، إلا أنها بدأت تبدو أكثر واقعية الآن.

ينبغي النظر إلى جهود دول الخليج العربية لإعادة بناء العلاقات مع الحكومة السورية في ضوء ذلك. إنها محاولة لإعادة تأسيس وتنمية علاقات العمل بعد توقف دام 10 سنوات، لكن هذه المرة، ستكون أكثر تفاعلية. لقد ولّت الأيام التي كانت دول الخليج العربية تواجه أزمات إقليمية بدفتر شيكات مفتوح. لقد فشل هذا النهج فشلاً ذريعاً عدة مرات، بما في ذلك في لبنان والعراق. في الواقع، هناك القليل من الشهية بين دول الخليج العربية لتمويل إعادة إعمار البلاد دون ضمانات بتلبية مصالحها السياسية بالكامل.

حافظت عُمان على علاقات دبلوماسية رفيعة المستوى مع سوريا طوال فترة النزاع، وقد عززت مؤخرًا وجودها الدبلوماسي في البلاد. وعلى الرغم من القوة السياسية للضغط من أجل رفع تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، انضمت إلى الإمارات والبحرين والأردن لتحقيق هذا الهدف.

في غضون ذلك، أصبحت الإمارات العربية المتحدة أكثر قوة منذ إعادة فتح سفارتها في دمشق في عام 2018 بدافع هدفها لمحاربة النفوذ التركي كجزء من صراعها الأوسع مع أنقرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة البحر الأحمر.

تعتقد الإمارات العربية المتحدة أن أية تسوية سياسية بين نظام الأسد وقوات سوريا الديمقراطية (SDF) التي يقودها الأكراد ستساعد في تسوية خلافاتهم. وقد بذلت الإمارات جهداً سياسياً لـ "مشروع النفط" الكردي لإدارة ترامب، والذي كان يهدف إلى تزويد قوات سوريا الديمقراطية بمصدر دخل مستقل - بغض النظر عن الشرعية - حتى تتمكن من مواصلة قتالها ضد داعش ومقاومة التوغلات التركية في الوقت نفسه في المنطقة.

مصالح السعودية محدودة في نطاقها في الوقت الحالي، على الرغم من أن تقويض النفوذ الإيراني يظل هدفاً طويل الأجل. التقارير التي تتحدث عن اجتماع ضباط استخبارات سعوديين كبار مع نظرائهم السوريين لا يقصد السعوديون منها إضفاء الشرعية على نظام الأسد نفسه، بل تهدف إلى إنشاء وسائل لتبادل المعلومات الاستخبارية ومواجهة التهديدات المشتركة. لذلك فهي خطوات عملية لإعادة العلاقات على مستوى العمل ولكنها لا ترقى إلى الاستعادة الكاملة للعلاقات. ويمكن للجسور التي يتم بناؤها الآن أن تدعم الانتقال إلى تسوية سياسية قد تستثنى الأسد. على الرغم من فوزه بولاية رئاسية رابعة في أيار، والتي اعتبرها الغرب احتيالية، فإن اقتراح خروج الأسد من حكومة مستقبلية ما زال غير بعيد عن أذهان بعض قادة دول مجلس التعاون الخليجي.

ستستمر دول الخليج في وضع نفسها - في خطوات مختلفة وبطرق تتماشى مع العقوبات الحالية على سوريا - قبل التوصل إلى تسوية سياسية في البلاد. السؤال عن موعد مثل هذه التسوية سيعتمد على الولايات المتحدة. بالنظر إلى واقعية بايدن في أفغانستان، من السهل تخيل الرئيس يستنتج أن القوات الأميركية في شمال شرق سوريا لا تخدم المصالح الأميركية. مع ذلك قد تقنع كارثة خروج الولايات المتحدة من كابول ووحشيتها المطلقة بايدن بأن التوصل إلى اتفاق مع روسيا أفضل من مجرد الانسحاب والتخلي عن حلفائها في سوريا.

يمكن لبايدن والرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدء صفقة حيث تقبل روسيا تشكيل حكومة انتقالية "تتألف من عناصر من النظام الحالي - ولكن من خارج عائلة الأسد - وعناصر من معارضة مختلفة. الجماعات والمجتمع المدني". في المقابل تحصل روسيا على اعتراف دولي بمصالحها في سوريا واستمرار نفوذها السياسي والعسكري في البلاد. سيكون ذلك كافيًا لدول الخليج العربية - وجميعها على علاقة جيدة بموسكو - لتطبيع العلاقات مع سوريا والاستفادة من الخطوات التي تم اتخاذها بالفعل، حتى لو كان ذلك يعني أن الكويت وقطر ستضطران إلى اللحاق بالركب.